الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان

المناطق الحرة ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية

دراسة للمناطق الحرة في الامارات ومصر والصين والجزائر

إعداد الطلبة:

- رحال محمد
- ريغي محمد
- حداء يونس

اشراف الدكتور

د. خضير عقبة

نوقشت واجيزت المذكرة يوم 04 جوان 2024

أمام اللجنة المناقشة المكونة من الأعضاء الاتية أسمائهم:

عبد لقادر عبدلي	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
بو صبيع مصعب	أستاذ محاضر –ب– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا
خضير عقبة	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا

الموسم الجامعي: 2023–2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان

المناطق الحرة ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية

دراسة للمناطق الحرة في الامارات ومصر والصين والجزائر

إعداد الطلبة:

- رحال محمد
- ريغي محمد
- حداء يونس

اشراف الدكتور

د. خضير عقبة

نوقشت واجيزت المذكرة يوم 04 جوان 2024

أمام اللجنة المناقشة المكونة من الأعضاء الاتية أسمائهم:

عبد لقادر عبدلي	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
بو صبيع مصعب	أستاذ محاضر –ب– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا
خضير عقبة	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا

الموسم الجامعي: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ إِنَّ الَّـذِينَ يَتْلُونَ كِتَـابَ اللَّهِ وَأَقَـامُوا الصَّـــــلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّـا رَزَقْنَاهُمْ سِـــــرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ﴾

الآية 29 سورة فاطر

الشكر والعرفان

الشكر لله والحمد لله الذي يسر لنا الطريق

ووفقنا لإتمام هذا عمل

والصلاة والسلام على سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم خاتم أنبياء المرسلين

نتقدم بفائق الشكر والتقدير الى استاذ المشرف

الدكتور عقبة خضير

والدكتور غربي خليل

الذي تكرم بأشراف علينا ولم يبخل بتقديم

النصائح وارشادات

واتقدم كذلك بالشكر الجزيل لكل

أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

بجامعة حمه لخضر بالوادي

والى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

رحال محمد– ريغي محمد – حداء يونس

الاهداء

الى منْ كنتُ ولازلتُ وسأظلُ أفتخرُ انهُ أبِي

بابا ربي يرحمه

"الحاج الساسي"

الى من سأكتفِي بدعوة واحدة لهَا وأقول

ربي يحفظك لِنا" يا منه " وان شاء الله تدخلي للجنة

أمي منهْ بنت احميمة

الى كل من أُحبْ ويحبْ محمد رحال الا من استثنى نفسهُ

الى كلِ هؤلاءِ أهدِى هذا العمل المتواضع

محمد رحال

الاهداء

الحمد لله الذي و فقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى

الوالدين الكريمين

إلـى زوجتي الغالية على وقوفها وصمودها معي في مشوار دراستي وحياتي

و إلى أولادي الغاليين .

كما لا أنسى كل العائلة الكريمة

و إلى كل أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمعلومات واخص بذكر

الدكتور عمامره محمد العيد

و كذلك لكل عمال كلية علوم الاقتصادية

محمد ريغي

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع لمن كان سببا في وجودي

امي و ابي حفظهما الله

والى سندي و من شجعني علي إكمال دراستي

زوجتي الغالية

والى كل اولادي

والى اخوتي واخص بالذكر

صحراوي

ولكل من اعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في انجاز هذه المذكرة

وأخص بالذكر المشرف الدكتور

عقبة خضير

حداء يونس

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراســة إلى التعرف على المناطق الحرة ودورها في تعزيز التنمية الاقتصــادية وذلك بتسليط الضوء على تجارب دولية " الإمارات ومصر والصين والجزائر"، فأداء المناطق الحرة يعتمد إلى حد كبير على سياسات أخرى،ولاسيما السياسات الموضوعة لتنمية الموارد البشرية، والهياكل الأساسية اللازمة لاجتذاب الاستثمارات نحو التصدير وزيادته. لذا نسعى من خلال دراستنا معرفة مدى إمكانية تفعيل دور المناطق الحرة في تعزيز تنمية الاقتصــادية؛ وواقع ذلك في المنطقة الحرة ، كما يهدف البحث إلى تبيان أهمية المناطق الحرة في العالم، وإشــكالية تفعيل دور هذه المنطقة في الاقتصاد الوطني، وعن طريق استغلال الممزات الطبيعية والجغرافية التي تنفرد بها هذه المناطق عن كل المناطق الحرة، وذلك بغية الوصــول إلى نتيجة مفادها. وتوصــلت الدراســة الى المناطق الحرة هي مناطق جغرافية تضــم مجموعة من النشــاطات الاســتثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية وان المناطق الحرة تساهم في زيادة التنمية الاقتصادية والدخل الوطني وتنويع مصادره من خلال سد الفجوة بين الادخار والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: المنطقة الحرة– التنمية الاقتصادية– الاستثمار– التجارة الخارجية

Summary

This study investigates the free zones and their role in promoting economic development by casting light on international experiences (the UAE, Egypt, China and Algeria). The performance of free zones depends to a larger extent on other policies, especially the policies established for the development of human resources and the infrastructure urgently needed to attract investments in order to increase export. Therefore, through our study, we seek to identify the extent to which it is possible to activate the role of free zones in promoting economic development. The research also aims to clarify the importance of free zones in the world, and the situation of activating the role of this zone in the national economy, and by exploiting the natural and geographical advantages that are unique to these zones from all free zones, in order to reach a significant outcomes.

The study concluded that free zones are geographical areas that include a group of investment, commercial, industrial or financial activities, and that free zones contribute to increasing economic development and national income and diversifying its sources by bridging the gap between saving and investment.

Keywords: economic development -free zones -investment, international trade.

الفهرس

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان.....II
الاهداء.....III
ملخص الدراسة.....IV
الفهارس.....5
فهرس الموضوعات.....6
فهرس الجداول.....9
فهرس الأشكال.....9
مقدمة عامة.....10

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة

تمهيد.....10
المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة.....11
المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة.....11
المطلب الثاني: نشأة وتطور المناطق الحرة.....14
المطلب الثالث: مميزات المناطق الحرة.....15
المبحث الثاني: أنواع المناطق الحرة ومقوماتها وأهدافها.....17
المطلب الأول: أهداف ومقومات المناطق الحرة.....17
المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة.....22
المطلب الثالث: عوامل نجاح المناطق الحرة.....24
المطلب الرابع: الفرق بين المناطق الحرة والنظم المشابهة.....25
المطلب الخامس: معوقات انشاء المناطق الحرة.....27
المطلب الثاني: حوافز ومميزات الاستثمار في المناطق الحرة.....30
المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة.....31
خلاصة الفصل.....33

الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالتنمية الاقتصادية

تمهيد.....35
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....36
المطلب الأول: التعريف بالتنمية الاقتصادية واهميتها 36
المطلب الثاني: محددات ومقاييس التنمية الاقتصادية.....40
المبحث الثاني: متطلبات وابعاد التنمية لاقتصادية.....42
المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية.....42
المطلب الثاني: ابعاد التنمية الاقتصادية.....43
المبحث الثالث: اثر المناطق الحرة علي التنمية الاقتصادية 45
المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا.....45
المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي 46
المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل.....47
المطلب الرابع : دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية.....47
خلاصة الفصل.....49

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد.....52
المبحث الأول: دراسة لمناطق الحرة في دولة الامارات.....53
المطلب الأول: المناطق الحرة في الامارات ونشأتها:.....53
المطلب الثاني: أهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الامارات:.....54
المطلب الثالث: دراسة للتنمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الامارات لسنة2013-2022 55
المطلب الرابع: مقومات نجاح المناطق الحرة بالإمارات.....58
المبحث الثاني: المناطق الحرة في مصر 59
المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة في مصر 59
المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة في مصر 60
المطلب الثالث: دراسة التنمية الاقتصادية للمناطق الحرة في مصر خلال فترة 2013-2022م.....61
المبحث الثالث: دراسة المناطق الحرة في الصين.....67
المطلب الأول: نشأة مناطق الحرة في دولة الصين.....67

المطلب الرابع: مقومات نجاح المناطق الحرة في الصين 72
المبحث الرابع: المناطق الحرة في الجزائر 74
المطلب الأول: نشأة منطقة البلارة في الجزائر 74
المطلب الثاني: أهمية إنشاء المنطقة الحرة "بلارة" 75
المطلب الثالث: نتائج وسلبيات انشاء منطقة البلارة 76
المطلب الرابع: إلغاء المنطقة الحرة "بلارة" في الجزائر: 77
الخاتمة 81
قائمة المصادر والمراجع 84

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقومات المناطق الحرة	21
02	أنواع المناطق الحرة	23
03	المناطق الحرة في الامارات	53
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات وذلك خلال الفترة 2013 – 2022م.	55
05	تطور التجارة الخارجية للدولة الامارات في الفترة 2013 – 2022م	57
06	الاستثمار الأجنبي في دولة مصر خلال الفترة 2013 – 2022م	62
07	التجارة الخارجية للمناطق لحرة في مصر خلال فترة 2013– 2022م	63
08	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين 2013–2022	70
09	معدل النمو السنوي المركب للتجارة الخارجية الصينية 2013–2022	71
10	النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة	77

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف المناطق الحرة	19
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات وذلك خلال الفترة 2013 – 2022م.	55
03	تطور التجارة الخارجية للدولة الامارات في الفترة 2013 – 2022م.	57
04	الاستثمار الأجنبي في دولة مصر خلال الفترة 2013 – 2022م	62
05	التجارة الخارجية للمناطق لحرة في مصر خلال فترة	64
06	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين 2013– 2022م	70
07	معدل النمو السنوي المركب للتجارة الخارجية الصينية 2013–2022	71

مقدمة عامّة

تشير التحولات الاقتصادية العالمية إلى تنشيط وتعظيم التجارة الدولية بين دول العالم من خلال زيادة درجة الاعتماد المتبادل، حيث تدور التحولات جميعها حول مبدأ تحرير التجارة الدولية، وبالتالي تسعى كل دولة إلى تعظيم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية وعلى جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الدولي ليتحول إلى الاستثمار من أجل التصدير، ومنه جاءت المناطق الحرة باعتبارها شكلا من أشكال الاستثمارات المباشرة، وأحد الأنواع الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في الاقتصاديات المعاصرة.

فتعتبر المناطق الحرة بأنها تلك المناطق التابعة للدولة التي أنشأتها إلا أن التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية يكون كما لو أنها أجنبية، وتقدم فيها عديد الامتيازات والتسهيلات بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية. لقد لاقت هذه المناطق نجاحا كبيرا في تحقيق هذه الأهداف.

ومن هذه الانطلاقة يتوجب علينا طرح الإشكالية الرئيسية والتي تدور حول مستقبل المناطق الحرة باعتبارها أحد الاشكال الرئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية

إشكالية الدراسة:

- **إلى أي مدى يمكن اعتبار المناطق الحرة لها دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية؟**

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي مناطق الحرة وماهي عوامل نجاحها؟
- ما هي التحديات التي واجهة المناطق الحرة؟
- كيف ساهمت المناطق الحرة في التأثير على النمو الاقتصادي؟
- فيما تتجلى جهود دولة الإمارات والصين ومصر والجزائر في جذب وتحفيز التنمية الاقتصادية داخل المناطق الحرة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف الأسئلة السابقة سننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

- المناطق الحرة عبارة عن منطقة تمارس فيها أنشطة صناعة وخدمات أو أنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة حدودها. تكمن أهمتها في أنها

خطـــوة يـــتم مـــن خلالهـا الاسـتجابة للمتغيـرات الإقليميـة والعالميـة التـي مـن شـأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية.

- التحديات التي تواجه المناطق الحرة تقف حاجزا لنجاحها وتعيق نشاطها.
- تساهم المناطق الحرة في الرفع التنمية الاقتصادية.
- تلعب المناطق الحرة دور مهم في دعم وتعزيز النمو الاقتصـــادي بالإمارات والصـــين ومصر والجزائر.

أهمية الدراسة: يمكن إيجاز أهمية الدراسة في ما يلي:

- الاهتمامات المتزايدة لدول لإقامة مناطق حرة.
- زيادة التنمية الاقتصادية وكثرتها بالأخص في مناطق التنمية.

اسباب اختيار موضوع الدراسة

ومن أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة، قسمت الأسباب الى ذاتية وموضوعية وهي:

الأسباب الموضوعية:

- محاولة إلقاء الضـــوء على نظام المناطق الحرة في البلدان العربية والتعرف على حقيقة وأبعاد هذا النظام و ما يمكن أن يبرزه من نتائج مختلفة.
- التسابق والاتجاه المتزايد في إقامة المناطق الحرة من أجل جلب الاستثمارات.

الأسباب الذاتية:

- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة وميولي للتعرف على الموضوع وفهمه.
- الرغبة في الوقوف على الجوانب العامة للموضوع والتوصل إلى فهم أكثر لماهية المناطق الحرة وما تهدف إليه.

أهداف البحث: يمكن حصر اهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم المناطق الحرة وتاريخ نشأتها وكذا الأشكال المتعددة التي تتخذها.
- تحليل مفهوم التنمية الاقتصادية ومعرفة اهم دوافعها
- إبراز الدور الذي تلعبه المناطق الحرة نســبةً لاقتصـــاد البلدان المنشـــأة لها، وكذا تبيين الدور الذي تلعبه.

منهج الدراسة

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، ولمعالجة هذا الموضوع يتطلب استخدام المناهج التالية كل منها يتوافق مع محور من محاور الموضوع:

المنهج الوصفي: وهذا فيما يخص الجانب النظري، وذلك من خلال الإلمام بالجوانب المتعلقة بالمناطق الحرة والتنمية الاقتصادية.

المنهج التحليلي: وفيما يخص الجانب التطبيقي الذي يقوم على إعطاء الإحصائيات الاقتصادية وتحليلها، بحيث اعتمدنا على المراجع والمصادر ومواقع الانترنت. ولجانا أحيانا إلى أسلوب المقارنة حيث اخترنا أكثر التجارب شهرة في مجال المناطق الحرة في البلدان العربية.

الدراسات السابقة

يمكن ذكر الدراسات التي تم جمعها في إطار دراستنا:

- **الدراسة الأولى:**

دراسة **لبعل فطيمة** لسنة 2012-2013. المناطق الحرةٍ العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية ، 2000-2010، مذكرة ماجستير حيث توصل إلى تحديد الدور الذي تلعبه المناطق الحرة الصناعية في تنمية في تنمية التجارة العربية البينية

تهدف هذه الدراسة الى معالجة موضوع تنمية التجارة العربية البينية التي ركزت المجهودات العربية التكاملية على تحريرها و تنميتها دون تحقيق ذلك نظرا لعدة معوقات قد بنيت الدراسة على الإشكالية التالية : ما هو دور المناطق الحرة العربية في تنمية التجارة العربية البينية ؟ و بناء على الإشكالية المطروحة افترضنا أن المناطق الحرة العربية المشتركة إحدى الآليات التي يمكن أن تساهم بشكل ما في تنمية التجارة البيئة العربية و بعد الدراسة و في ختام البحث وصلنا الجملة من النتائج أهمها : واقع التجارة العربية البينية الذي لا يتعدى 10% لا يعبر عن درجة التكامل التي وصلت اليها الدول العربية.

المناطق الحرة المشتركة تسهل الاجراءات وتمنح مزايا إدارية ومالية للمستثمرين من الدولتين ما يشجعهم على الاستثمار ويعزز التجارة بين الدولتين المشتركتين في تأسيس المنطقة ، و من جانب آخر وجدنا أن المنطقة الحرة المشـــتركة الأردنية الســـورية عن طريق المراكز الجمركية بها تقوم بتســـهيل الإجراءات ومنح حوافز للمســـتثمرين تؤدي لتقليص هامش التكاليف، وقد انعكس نشـاطها بشـكل ايجابي على القطاعات الاقتصـادية الأخرى المرافقة لهذه الأنشطة الاستثمارية بالدولتين ، أما التجارة السورية الأردنية فهي ضـعيفة رغم تحسنها الملحوظ

- **الدراسة الثانية:**

دراســـة لوكال **أمال، مجاني غنية** لســـنة 2017 بعنوان: **المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن، مقال في مجلة العلوم التجارية.**

هدفت الدراســـة لعرض تجربتي مصـــر والأردن التي لاقتا نجاح في تحقيق أهدافها، تعتبر هذه الدول السـباقة في احتضـان نموذج المناطق الحرة، والتي أثرت إيجابا على جذب الاسـتثمارات الأجنبية والرفع من مسـتوى الصـادرات، ولهذا على الجزائر إعادة إطلاق هذه التجربة لخدمة الاقتصاد من عدة نواحي.

- **الدراسة الثالثة:**

دراســـة "**خـالـدة بمعمري الموســـومـة** بعنوان " **دور المنـاطق الحرة في دعم النمو الاقتصـــادي ، دراســـة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل – 2018/2019.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة المناطق الحرة كأداة مثالية تساهم في تحقيق أهداف متعددة للدول المضـــيفة كالإســـهام في تنمية صـــادراتها ، وتوفير فرص العمل لمواطنيها ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها فقد توسـع مجال إنشـاء هذه المناطق وتعددت أشـكالها و تطورت أعمالها، الأمر الذي أصـــبحت معه هذه المناطق ظاهرة اقتصـــادية تمثل للعديد من الدول المضـيفة القاطرة الرئيسـية لاقتصـاداتها مسـاهمة بذلك في المزيد من النمو الاقتصـادي لهذه الدول والمزيد من الرفاهية والتحضر لمواطنيها .

- **الراسة الرابعة:**

دراســـة **قادري عبد القادر** لســـنة 2020 بعنوان: **تجربة إقامة المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الاقتصاديات النامية–دراسة تجارب دولية–**، مقال في مجلة معهد العلوم الاقتصادية.

هدف المقال إلى دراســة المناطق الحرة باعتبارها تتوفر على مجموعة من الحوافز لجذب الاستثمارات، بالإضافة إلى المقومات الأخرى، التي تجعل تلك الحوافز أكثر فعالية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين أهم العوامل في المناطق الحرة لاستقطاب الاستثمارات خاصة في الدول النامية.

- **الدراسة الخامسة:**

دراســـة **بوقندورة يمينة** لســـنة 2020 بعنوان **المناطق الحرة كاســـتراتيجية تنموية بين المفهوم والأهداف**، مقال في مجلة مفاهيم للدراســـات الفلســـفية والانســـانية المعمقة، جامعة الجلفة.

هدفت الدراســـة إلى تحديد مفاهيم للمناطق الحرة، والخصـــائص المميزة لها مع تحديد إيجابيها وسـلبياتها، وخلصـت الدراسـة إلى تبيان دور المناطق الحرة في جذب الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة، واعتبارها مصدر أساسي في تطوير المنتجات التكنولوجية الحديثة، فتعتبر المناطق الحرة نافذة على العالم لما تعرضه من منتجات للشركات المختلفة الجنسيات.

التعقيب على الدراسـات السـابقة تتميز الدراسـة الحالية عن الدراسـات السـابقة المذكورة، بأننا خصــصــنا الراســة على تجارب بعض الدول للمناطق الحرة الأمارات مصــر الصــين الجزائر بمحاولة إضفاء صبغة تحليلية للموضوع بعرض احصائيات تجارب الدول في مجال المناطق الحرة، محاولين من خلال هذه الدراســـة ابراز الدور الدي تلعبه المناطق الحرة في تعزيز التنمية الاقتصادية

خطة وهيكل البحث

تضمنت هذه الدراسة مقدمة عامة وخاتمة عامة و ثلاث فصول تضم كل منها تمهيد وخلاصة ولقد كانت على النحو التالي:

الفصـــل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للمناطق الحرة ولقد تضـــمن ثلاثة مـبـاحـث وهـي الـمـبـحـث الأول جـاء بـعـنـوان مـاهـيـة الـمـنـاطـق الـحـرة

والثاني: أنواع المناطق الحرة ومقوماتها وأهدافها والثالث: النصـــوص المالية والاقتصـــادية للاستثمار في المناطق الحرة.

الفصــل الثاني جاء بعنوان علاقة المناطق الحرة بالتنمية الاقتصــادية وشــمل ثلاثة مباحث وهي لأول بعنوان ماهية التنمية الاقتصـــادية والثاني بعنوان ابعاد واســـتراتيجيات التنمية الاقتصادية والثالث بعنوان اثر المناطق الحرة علي التنمية الاقتصادية

الفصــل الثالث: جاء بعنوان المناطق الحرة ودورها في تعزيز التنمية الاقتصــادية – دراســة تجارب دولية– وجاءت تحته ثلاثة مباحث وهي الأول دراســة لمناطق الحرة في دولة الامارات واندرجت تحته اربع مطالب فرعية وهي المناطق الحرة في الامارات ونشـأتها وأهمية الاقتصـــادية للمناطق الحرة في الامارات و دراســـة للتنمية الاقتصـــادية للمناطق الحرة في الامارات لسنة2013–2022 ومقومات نجاح المناطق الحرة بالإمارات، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد جاء بعنوان المناطق الحرة في مصر واندرجت تحت اربع مطالب أيضا وهي نشأة المناطق الحرة في مصر وأهمية المناطق الحرة في مصر ودراسة التنمية الاقتصادية للمناطق الحرة في مصـــر خلال فترة 2013–2022م ومقومات المناطق الحرة في مصـــر والمبحث الثالث بعنوان دراسـة المناطق الحرة في الصـين وجاءت ضـمنه نشـأة مناطق الحرة في دولة الصـــين وأهمية مناطق الحرة في دولة الصـــين ودراســـة التنمية الاقتصـــادية للمناطق الحرة الصـين خلال فترة 2013–2022م ومقومات نجاح المناطق الحرة في الصـــي وأخيرا مررنا تجربة المناطق الحرة في الجزائر حيث قمنا بتعرف على نشـــأة منطقة البلارة في الجزائر وأهمية إنشاء المنطقة الحرة "بلارة" ونتائج وسلبيات انشاء منطقة البلارة وإلغاء المنطقة الحرة "بلارة" في الجزائر وأخيرا خاتمة تشـمل مجموعة من النتائج والتوصـيات والاقتراحات إضـافة الى افاق الدراسة.

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة

- المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة
- المطلب الثاني: نشأة وتطور المناطق الحرة
- المطلب الثالث: مميزات المناطق الحرة

المبحث الثاني: أنواع المناطق الحرة ومقوماتها وأهدافها

- المطلب الأول: مقومات واهداف المناق الحرة
- المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة
- المطلب الثالث: معوقات انشاء المناطق الحرة
- المطلب الرابع: اهداف ومقومات المناطق الحرة وعوامل نجاحها
- المطلب الخامس: الفرق بين المناطق الحرة والنظم المشابهة
- المطلب السادس: عوامل نجاح المناطق الحرة

المبحث الثالث: النصوص المالية والاقتصادية للاستثمار في المناطق الحرة

- المطلب الأول: المنهج التنظيمي للمناطق الحرة
- المطلب الثاني: مميزات وحوافز الاستثمار في المناطق الحرة
- المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة

خلاصة الفصل

تمهيد

من المعروف ان المناطق الحرة هي مناطق تابعة للدولة التي أنشأتها إلا أن التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية يكون كما لو أنها أجنبية، تقدم فيها عديد الامتيازات والتسهيلات بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية. لقد لاقت هذه المناطق نجاحا كبيرا في تحقيق هذه الأهداف فالمناطق الحرة عبارة عن مجال جغرافي محدد ينتمي إلى دولة ما ويظم هذا الحيز مجموعة من النشطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية وترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة الى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

وأصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية بامتياز فمعظم الدول تبنت المناطق الحرة كآليات اقتصادية للانتقال والمنظم ووسيلة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الحديثة داخل البلد المضيف وتحقيق التكامل بين المشاريع القائمة في المناطق الحرة لذلك نجد الكثير من الدول النامية اتجهت لإقامة المناطق الحرة كوسيلة من وسائل تطبيق استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لزيادة التبادل وتدفق السلع والخدمات وتنوع مصادر الدخل، وذلك من خلال توسيع القاعدة الافتتاحية والصناعية، فمن خلال هذا الفصل سنتطرق الى التعرف على:

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة

المبحث الثاني: أنواع المناطق الحرة ومقوماتها وأهدافها

المبحث الثالث: النصوص المالية والاقتصادية للاستثمار في المناطق الحرة

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة

لقد ظهرت فكرة المناطق الحرة منذ من بعيد وتطورت من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصـدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجالي التجارة والصـناعة ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتعريف المنطقة الحرة ونشأتها وذكر أهم خصـائصـها حيث قسمنا المبحث الى:

المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة

ومنه سنقوم بذكر بعض التعريفات للمنطقة الحرة :

أولا: التعريف اللغوي

هي مناطق تقع في إقليم دولة من الدول و لكنها تعتبرها كما لو كانت خارج إقليمها من حيث القوانين الجمركية وتنظيم التصـــدير والاســـتيراد و إلى حد كبير من حيث القواعد الضريبية وبعض القواعد الإدارية.[1]

- **مِنْطَقَةٌ حُرَّةٌ** : فَضَاءٌ حُرّ غَيْرُ خَاضِعٍ لِلرُّسُومِ الجُمْرُكِيَّةِ.
- **المناطق الحرة** : هي جزء من أرض الدولة يعتبر خارجًا عن الحدود الجمركية.
- **منطقة تجارة حرة:** ميناء أو مكان تســتورد إليه البضـــائع الأجنبية معفاة من الرســـوم الجمركية.[2]

وأصـبح المفهوم الجديد للمناطق الحرة هذا قوة كبيرة بحيث تبنت عديد من الدول هذا المفهوم الجديد، ففي حين كانت توصـــف المناطق الحرة القديمة بأنها ســـاكنة غير ديناميكية تشـــهد كثافة في العمل، و تقاد بالحوافز وأشـــبه ما تكون بقعة معزولة يتم فيها عمليات الاسـتغلال إلا أن المفهوم الجديد للمنطقة الحرة يحمل معاني الديناميكية، وكثافة الاســـتثمار حيث تقاد تلك المناطق بأســـاليب إدارية متطورة وتمثل المنطقة الحرة بهذا المعنى أداة متكاملة للنماء والتطور الاقتصادي[3]

---

[1] محمد شمس الدين، إدارة المرافئ واستثمارها و دورها الاقتصادي، الدر الجامعية للطباعة والنشر، 1993 ، ص 74

[2] مجموعة من المؤلفين، معجم المعاني الجامع، أعضـــاء ملتقى أهل الحديث، متوفر عبر البوابة الإلكترونية التالية: https://www.almaany.com تاريخ الاطلاع 28-03-2024 على الساعة 12:22.

[3] سيساوي منال وكيندة زليخة، الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة دراسة تجارب بعض الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2011-2012م، ص54.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

جاء في تعريف المنطقة الحرة : على أنها هي جزء من رقعة جغرافية للدولة يقع في الغالب على منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها يتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي حدود الدولة ويخضع لقوانين خاصة تنظم العمل في ظل السيادة الكاملة للدولة[1]

وجاء في تعريف اخر للمنطقة الحرة : " هي المنطقة الحرة في مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو المراقبة ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون.[2]

ونجد أيضا في تعريف اخر بأنها هي مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة عامة أو محجوزة لميناء دخول مزودة بخدمات النقل والتفريغ والفرز والمناوبة وتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن (المائي البري، الجوي) أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة.[3]

ومن هذا التعريف يمكن القول بأن المنطقة الحرة تعتبر بأنها منطقة مغلقة معزولة وغير مأهولة بالسكان والتي تدخل الكثير من السلع الغير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول[4].

تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وذلك في دراسة قامت بها حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الأسكوا بحيث عرفت المناطق الحرة على انها : مناطق تقع ضمن السياج الجمركي او مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية وبذلك فهي تقع خارج النطاق

---

[1] خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشاقبة، إدارة التخليص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 109.

[2] محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2001، ص 19.

[3] جمال الجويدان الجمل التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2006، ص 232.

[4] عاشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية_، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر، 2014 ، ص 6 .

الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة والحفاظ عليها لتوزيعها وتأخير دفع رسوم الإستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها.[1]

أما حسب اتفاقية كيوتو Kyoto فتعرفها كما يلي "المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة حيث السلع المتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن؛ كذلك الحقوق والرسوم الخاصة بالواردات؛ فهي غير خاضعة دائما لرقابة مصالح الجمارك.[2]

ويعرف المشرع الجزائري: في تحدد المرسوم التنفيذي 94/320 المناطق الحرة على أنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو أنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة؛ حدودها قد تشمل على مطار، أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء، أو مطار، أو منطقة صناعية، يوفر الاستثمار في المناطق الحرة للمستثمر الحق في الامتيازات الضريبية والجمركية [3]

ومن هذا التعريف يمكن القول ان المناطق الحرة هي عبارة على مساحة من أراضي الدولة المضيفة تخصصها وتحددها تقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية.[4]

ومنه نستنتج مصطلح "المناطق الحرة" يشير إلى مناطق اقتصادية خاصة داخل البلدان توفر بيئة تجارية مواتية للشركات والمستثمرين. توفر هذه المناطق عادةً مجموعة من المزايا مثل الإعفاءات الضريبية، والتشريعات المرنة، والبيروقراطية المنخفضة، والبنية التحتية المتطورة يُستخدم مصطلح "المناطق الحرة" بشكل متنوع في مختلف البلدان وقد يشير إلى أنماط مختلفة من التطبيق والتنظيم.

---

[1] علي عباس، إدارة الاعمال الدولية، دار حامد، ط 1، عمان الاردن، 2003، ص 409.

[2] KYOTO,CONVENTION DE KYOTO : « Directives spécifiques, Annexe (D) Chapitre (2) Zones franches ». Organisation mondiale des douanes, juillet 2000, P 04

[3] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 94/320 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415/23/ ديسمبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة.

[4] مجاني غنية ، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن، مجلة العلوم التجارية، العدد الخاص الأول، الجزائر، 2017 ، ص 6

أصبحت المناطق تحظى باهتمام واسع من قبل الدول لاعتبارها من أساليب استقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية. فأصبحت الدول تتسارع لتوفير مناخ استثمار جيد، مع تقديم إعفاءات جمركية وضـــريبية و تســـهيلات إدارية لتهيئة الأرضـــية لإقامة مناطق حرة، تعود بالنفع على الدول بتنويع اقتصـادها والرفع من مسـتوى صـادراتها بغية غزو الأسـواق الدولية وزيادة حصـــــتها من التجارة العالمية وبالتالي الالتحاق بركب الدول المتقدمة للاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

المطلب الثاني: نشأة وتطور المناطق الحرة

يعود ظهور المنـاطق الحرة إلى أكثر من ألفي قرن مضـــــت في عهد الإمبراطوريـة الرومـانيـة، فقد عرفت أول منطقة حرة في التـاريخ في جزيرة "ديلوس" في بحر ايجـا" وذلك بفضل وجودها على موقع جغرافي هام يربط تجاريا بين الشرق والغرب وكانت النشاطات في ذلك الوقت مقتصـرة على عمليات تخزين البضـائع من اجل إعادة تصـديرها وتموين السـفن ونتيجة لقيام الثورة الصـناعية ومع ظهور المسـتعمرات قامت الدول الأوربية بإنشـاء مناطق حرة مختلفة في المدن ذات الموانئ لتسهيل حركة التجارة بينها مستعمراتها ومن أمثلتها: [2]

- قيام انجلترا بإنشاء منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب سنة 1704 ، وفي مالطا سنة 1832، وهونغ كونغ سنة 1841.
- قيام فرنسا بإنشاء منطقتين في الصين سنة 1898 ، وبجنوب الجزائر إبان الاستعمار (1830_1962).

وخلال القرن 19 اســـتمر إنشـــاء المناطق الحرة في أوربا حيث أحدثت الســـلطات الألمانية والايطالية والدنماركية وغيرها في الموانئ البحرية المناطق الحرة من بينها هامبورغ عام 1880، تريســـتا ونابولي عام 1896، غير أن في القرن العشـــرون بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بســرعة في أوربا وبلدان شــرق أســيا و أمريكا وبإشــكال متعددة وأهداف متنوعة وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى ســـريعة

[1] حسان ليندة، حداد محمد، المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية جامعة الجزائر، مجلد21، ع2، ص173.

[2] مراد محمدي، النظرية العامة للمناطق الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر ، 2002، ص 23

في المواقع الاستراتيجية الهامة في خطوط التجارة الدولية ، وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز التخزين وإعادة التصدير [1]

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة قولون في بنما وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات بدأ ظهور شكل جديد من المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي انه يتم التخطيط لاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف.

وقد بدأت المنطقة الحرة شانون عام 1959 في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب إعداد كبيرة من العمالة وتعمل على صادرات الدولة إلى العالم الخارجي، وخلال الستينيات وبداية السبعينيات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها ومن أمثلتها باتان في اليابان وليباس في ماليزيا.

وقد ظهرت مناطق متعددة الأشكال من المناطق الحرة مثل المناطق الحرة الاستثمارية والمناطق الحرة التكنولوجية ومناطق الاقتصاد الخاصة وغيرها ويقدر عدد المناطق الحرة في العالم بحوالي 1900 منطقة اقتصادية.

المطلب الثالث: مميزات المناطق الحرة

تتعدد خصائص المناطق الحرة وتختلف باختلاف نوع المنطقة سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية كما أنها تشترك في عدة مميزات أبرزها :[2]

1. **النظام الجبائي المرن** الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي، أو الإقليمي الذي تنتمي إليه وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

[1] مراد محمدي، المرجع السابق، ص23.

[2] منور اوسرير، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 102

2. **المساواة بين كل المستثمرين** أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كلا الطرفين معا.
3. **غياب المشاكل الإدارية** أن مختلف العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.
4. **الشمولية والعالمية:** وهي تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فان الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المنطقة الحرة.[1]

ومن خصائصها أيضا نذكرها بإيجاز:

- ✓ المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة
- ✓ المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة
- ✓ تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة المضيفة، وقد تعزل المنطقة الحرة بأسوار أو من خلال منافذ[2]
- ✓ تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو تحديد حدودها إداريا
- ✓ المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة

[1] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات(**دراسة مقارنة**)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان، 2007، ص35

[2] عبد القادر أحمد حفيظ ، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان" دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3 ، العدد 3، أكتوبر 2019 ، ص 343

- ✓ تمنح معظم الدول بإنشـــاء المناطق الحرة في أقاليمها إعفاءات جمركية وضـــريبية وتتفاوت من إقليم دولة إلى أخرى، والهدف منها اســـتقطاب الاســـتثمارات الأجنبية والمحلية[1]

المبحث الثاني: أنواع المناطق الحرة ومقوماتها وأهدافها

تعـددت وتنوعـت دول المنـاطق الحرة وذلـك لأجـل تحقيق مجموعـة من الأهـداف الاقتصادية، ويمكن تلخيص اهم اهداف ومقومات وانواع:

المطلب الأول: أهداف ومقومات المناطق الحرة

1. اهداف المناطق الحرة:

- **ترقية الصادرات الصناعية:** يشكل هذا الهدف أحد أهم الأهداف الأساسية لقيام المناطق الحرة في مختلف دول العالم وتعتبر الصـادرات الصـناعية بمناطق التصـدير الصـناعية الحرة مؤشـرا للنجاح "نسـبيا" الذي تحققه المناطق الحرة في جذب الاسـتثمارات الأجنبية، ولمعرفة الأهمية النسـبية لصـادرات المناطق بالنسـبة للاقتصـاد الوطن، وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي، وتهدف أيضـا إلى زيادة صـادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[2]
- **الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية:** تساهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الأهداف المرجوة تحقيقها مما يعود على القطاعات المختلفة للاقتصـــاد المحلي بالآثار الإيجابية، منها المســـاهمة في التغلب على مشـــاكل ومعوقات التنمية للبلد المضيف، وتحسين طبيعة الارتباط بين الأنشطة الممارسة في المناطق الحرة والأنشطة القائمة داخل الاقتصـاد الوطني، حيث أنها تسـاهم في توسـيع قاعدة التصـنيع، وتوفير

[1] بن علال بلقاسم، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلد5، العدد02، 2019، ص86.

[2] عبد المطلب عبد الحمد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي) ، ط 1 ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر، 2003، ص 15.

مناصب الشغل، وأيضا مواجهة الاختلالات الاقتصادية السلبية في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات.[1]

- **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية، من خلال الحوافز الجمركية والجبائية، وأيضا التسهيلات الإدارية الممنوحة من طرف الدول الأم، وبالتالي تعمق سياسة التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بحوالي 50 % من الاستثمار الدولي، وتظل المناطق الحرةٍ مجالا هاما من مجالات التجارة الدولية.[2]
- **توفير الدخول من العملة الصعبة:** زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وذلك من خلال عمليات الشحن والصيانة ، خاصة في حالة استخدام المواد الأولية الخام والعمال المحلين، وأيضا في حالة توجيه مخرجاتها نحو السوق الداخلية، كل هذه العوامل توفر للدولة مصدر جديد من مصادر رفع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي خاصة العملة الصعبة؛ وأيضا توفير هذه العملة خاصة في حالة توجيه منتجات ومخرجات هذه المناطق نحو الاقتصاد المحلي (السوق الوطنية).[3]
- **توفير فرص العمل:** خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة؛ وخلق إدارة ماهرة تساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال المناطق الحرة الصناعية التي تستقطب عدد هائل من العمال، حيث نجد أن عدد العمال في المناطق الحرة كان في بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالي 3.5 مليون، وتشير دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل في سنة 2004 إلى أن إجمالي فرص العمل التي وفرتها المناطق الحرة وصلت إلى ما يزيد عن 42 مليون فرصة.[4]

بالإضافة الى مجموعه من الاهداف الأخرى يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

---

[1] زين صلاح الدين، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 90.

2 مجاني غنية، المرجع السابق، ص 6.

[3] عبد القادر أحمد حفيظ، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 340.

[4] نور الدين هرمز وآخرون: واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد 01، سورية، 2004، ص 12.

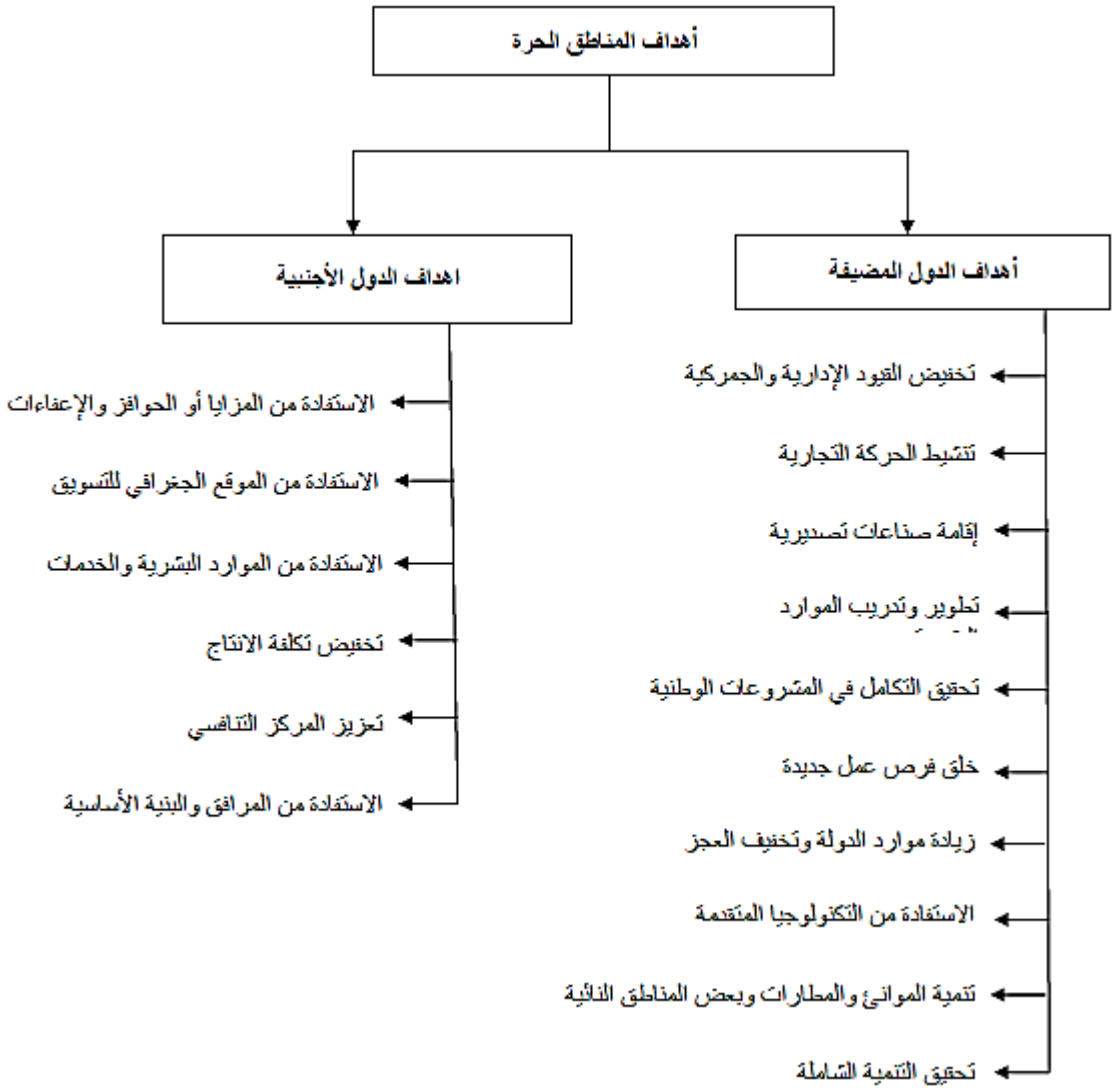

الشكل رقم(01) أهداف المناطق الحرة[1]

المصدر: مرزيق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية – تجارب مختارة – الملتقى الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2017 ، ص 7.

[1] مرزيق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية – تجارب مختارة – الملتقى الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2017 ، ص 7.

2. مقومات إنشاء المناطق الحرة

تمثل المقومات مجموعة العوامل التي تساعد وتسهل عملية إنشاء المناطق الحرة ونجاحها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **المقومات البشرية** : وتتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة فالشركات الأجنبية التي تعمل في المناطق الحرة تعتمد على عاملان متكاملان في تقويم العمل هما المهارة –البراعة– والمرونة وهي سرعة التحرك والانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المناطق الحرة.[1]
- **المقومات التشريعية** : تتمثل في توفر الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين إضافة للثبات النسبي فيها ووضوحها، كذلك توفر نظم قضائية مستقلة تحمي سلطة القانون وتوفر إطارات تشريعية وتنظيمية تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة واقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية.[2]
- **المقومات السياسية والأمنية** : إن استحداث منطقة حرةٍ لبلد ما هو إلا قرار سياسي قبل أن يكون قرار اقتصادي أو قرار تشريعي يتطلب توافق في المصالح والسياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات الدولية متعددة الجنسيات المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاءها، ومن أجل تعظ يم أرباح هذه الشركات وزيادة قدرتها التنافسية لابد من توفر الاستقرار السياسي لتجنب المخاطر وعدم اليقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد المضيف.
- **المقومات الاقتصادية** : وتشمل توفر اقتصاد كلي مستقر نسبيا ومتحرر من التدخلات الحكومية ويمثل بمعدل نمو جيد ونظام مالي فعال يتوفر على إشراف

[1] لبعل فطيمة، المناطق الحرةٍ العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية ، 2000–2010، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد – المشتركة الأردنية السورية، جامعة بسكرة، 2012–2013م، ص62.

[2] نفسه، ص63.

وضوابط على عمل البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية ويمتلك مزايا نسبية وتنافسية في مجال الخدمات، وتوفر أسواق واسعة وكبيرة وذات قدرة شرائية أو ذات موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى وقريب من خطوط التجارة الدولية، مما يسمح بخفض تكاليف النقل لأن الشركات الأجنبية تفضل هذه الأسواق عند الاستثمار في المناطق الحرة[1]

ويمكن اختصار المقومات في الجدو التالي:[2]

الجدول رقم(01): مقومات المناطق الحرة

المقومات الاقتصادية	المقومات العمرانية	المقومات التشريعية	المقومات السياسية
توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبيا ومتحررة من التدخلات الحكومية، واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم. وجود إشراف وضوابط على عمل البنوك وأسواق المال والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية توفر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة والتخصصات المالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية.	قرب الموقع من خطوط التجارة الدولية مناطق ذات بيئات وظروف مناخية معتدلة نسبيا بما يساعد على إنجاز العمليات الإنتاجية الأسواق الاستهلاكية الرئيسية إقليميا أو عالميا.	توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها الثبات النسبي لقوانين وجود نظم قضائية مستقلة وذات كفاءة تحمى سلطة القانون وحقوق الملكية والعقود الاحتكار في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإدارى	التوافق في المصالح والسياسات بين استراتيجيات البلد المضيف وشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة توافر نقاط التقاء ومصالح وضمانات كافية للشركات الأجنبية متعددة الجنسية. استعداد سياسي اقتصادي لدى القيادة السياسية للدولة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية في المناطق

المصـــدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على عابد محمود جاد، وآخرون، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، ص 7 –8

[1] مريم فضال، المناطق الحرة و دورها في التنمية، مذكرة ماستر، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008 ، ص 46 .

[2] عابد محمود جاد، وآخرون، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، ص 7 –8

المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة

تعددت وتنوعت صور وأشكال المناطق الحرة فيمكن تقسمها وفق ما يلي:

1. حسب نوعية النشاط المتواجد فيها

- **المناطق الحرة التجارية:** يقوم نشاطها على استيراد سلع من خارج البلد أو داخله بغرض تخزينها وبيعها في الوقت المناسب فقد تجري على البضائع بعض العمليات البسيطة التي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها.[1]
- **المناطق الحرة الصناعية:** تتضمن العمليات الصناعية المقامة فيها عددا من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير، ومن ثم يعاد تصديرها أو اس تخادمها لسد الطلب المحلي.[2]
- **المناطق الحرة الخدمية:** مفهوم المناطق الحرة لا يقتصر على النشاطات التجارية والصناعية بل يتعدى الخدمات التي تستفيد من العديد من المزايا الضريبية والإدارية.[3]

2. **حسب الموقع والمساحة :**

تصنف إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي كما يلي[4]:

- **المناطق الحرة العامة :** تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناع ي وتظم أكثر من مشروع .

---

[1] حميد شاشو، دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، العدد 27 ، سبتمبر 2016 ، ص 32

[2] علي عباس فاضل، و سومد عباس جواد، وزارة المالية الدائرة الإدارية، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص والتحديات، العراق، 2011 ، ص 4

[3] حميد شاشو ، مرجع سبق ذكره، ص 37

[4] كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية "دراسة مقارنة بين الإمارات ومصر والجزائر"، مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012 ، ص28

- **المناطق الحرة الخاصة:** تعتمد على تحديد المشاريع القائمة فيها وتقتصر الفائدة على إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشائها.
- **المناطق الحرة التي تشمل مدن بأكملها** : يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة.

3. حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة فيها تنقسم إلى قسمين وهما:[1]

- **المناطق الحرة الوطنية:** وهي تخص دولة واحدة، حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي .
- **المناطق الحرة الدولية المشتركة:** وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيد الدولي والعالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو الخاص، وتع مل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرّ. ويمكن ايجاز وتلخيص أنواع المناطق الحرة في ما يلي[2]:

الجدول رقم(02): أنواع المناطق الحرة

من حيث المساحة وموقع	من حيث الهدف	من حيث طبيعة النشاط
المناطق الحرة الخاصة: تكون مقصورة على مشاريع ذات أغراض تخزين صناعية أو أي عمليات أخرى . **المناطق الحرة العامة:** وتضم ما يلي المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية، الجوية والمنافذ البرية؛	- المناطق الحرة بالموانئ البحرية - المناطق الحرة بالموانئ الجوية - مناطق التجارة الحرة؛ - مناطق الاستثمار مناطق المؤسسات"؛ - المناطق المصرفية الحرة؛ - المناطق الصناعية العلمية - مناطق التصدير الصناعية الحرة؛	- المناطق الحرة الصناعية - المناطق الحرة التجارية - المناطق المشتركة الصناعية والتجارية).

[1] لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية "دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000 – 2010 "، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 ، ص 132

[2] عاشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، المرجع السابق، ص5-5.

المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها ؛ المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن.	- مناطق التخزين الجمركي وغيرها....	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على عاشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، المرجع السابق، ص5-5.

المطلب الثالث: عوامل نجاح المناطق الحرة

لنجاح المناطق الحرة لابد من توفر جملة من العوامل المرتبطة والمتفاعلة مع بعضها لتحقيق هذا النجاح وأهمها ما يلي:[1]

1. **موقع المنطقة الحرة** : يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة دورا حيويا في نجاحها، فلا بد من إعداد دراسات وافية لاختيار الموقع يتم انجازه وطنيا أو الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية أو بتكاليف المستثمر من القطاع الخاص بتمويل الدراسة[2]
2. **التوازن في المصالح:** إذا كان من البديهي أن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المنطقة الحرة فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدولة المضيفة والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم هو عام لرئيسي لنجاحها، إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف تمكنه من المنافسة الدولية واختراق السوق
3. **فهم فلسفة المنطقة الحرة:** تمثل المناطق الحرة في البلدان النامية منطقة اقتصادية خاصة تعمل فيها القوانين الاقتصادية بحرية، أي أنها جسور رأسمالية قد تختلف نسبيا عن السياسات الإيديولوجية السائدة في الدول المضيفة
4. **كفاءة وشفافية إدارة المناطق الحرة:** تلعب الإدارة دورا هاما في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لذا لابد من اختيار الإدارة الكفء ومنحها الصلاحيات الكافية للممارسة أعمالها من أجل ضمان سرعة إنجاز المعاملات

[1] أسعد حمود سلطان السعدون ، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة ، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة، ع- 18 ماي 2006، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 8

[2] منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة" مشروع منطقة البلارة" مجلة الباحث، العدد2، 2003، ص43

5. **الاســـتفادة من تجارب المنطقة الحرة القائمة** : عند إنشـــاء منطقة حرة جديدة من الضروري دراسة تجارب المناطق الحرة القائمة وآليات الاستثمار فيها من أجل خلق مزايا وتسهيلا ت تختلف وتتميز عن الموجودة في المناطق الحرة القائمة لاسيما المجاورة لها.
6. **الإعداد لإدارة الأزمات** : وذلك عن طريق وضـــع نظام لمعالجة وادارة الأزمات المتوقع حدوثها ســـواء كانت أزمات ناتجة عن كوارث طبيعية أو ناجمة عن أحداث أمنية أو سياسية أو اقتصادية

المطلب الرابع: الفرق بين المناطق الحرة والنظم المشابهة

ويمكن الوصول إلى نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها من خلال ما يلي:

أولا: المناطق الحرة والأسواق الحرة

الأسواق الحرة هي المكان الذي تباع فيه السلع الاستهلاكية تامة الصنع للأشخاص العابرين للمطارات والموانئ بين الدول المختلفة سواء كانت سلعا محلية أو أجنبية بهدف امتصاص العملات الصعبة من هؤلاء الأشخاص ولتنشيط التجارة وبالطبع يتم تعليق استيفاء الرسوم الجمركية عليها وتكمن أوجه الاختلاف بين المناطق الحرة والأسواق الحرة فيما يلي :[1]

- يجري عرض السلع في هذه الأسواق دون إدخال أي عمليات عليها كإعادة التغليف أو التعبئة أو الفحص، وغيرها من العمليات التي تتم في المناطق الحرة.
- يتم بيع السلع في الأسواق الحرة في حدود الكميات الكافية للاستهلاك الشخصي فقط وليس لغرض التسويق التجاري الذي يتم بكميات كبيرة في المناطق الحرة.
- تنشأ معظم الأسواق الحرة في صالات الركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط، في حين أن المناطق الحرة يمكن أن تنشأ بالإضافة لتلك الأماكن في مواقع بعيدة عنها كما يمكن أن تشمل مدنا بأكملها.

ثانيا: المناطق الحرة والجنات الضريبية

يعتبر أن كلاهما ينصب نشاطها على المجال المالي وفي هذا المستوى نجد قليلا من الباحثين ممن يقيمون نوعا من التمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضـــريبية فهم يركزون على جانب واحد وهو المتعلق بالتشريع الضريبي للحكم على منطقة معينة أو دولة

[1] مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة ماستر، قسم القانون المعمق، تخصص الإدارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 2008 م، ص 36

ما بكونها جنة ضـــريبية دون إعطاء أي اهتمام إلى نوعية العمليات المقامة داخل المنطقة الحرة وكذا طبيعة الفاعلين فيها، مع العلم أن الدول لا تدخر جهدا في تنويع الطرق والوسائل قصـــد جذب رؤوس الأموال في الواقع هناك من الجوانب المشـــتركة التي تؤدي إلى اختلاط أمر المنطقة المالية الحرة بالجنة الضـــريبية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد على نفس المعايير التي ترتكز عليها المنطقة المالية الحرة، خصوصا أنها تمنح الليونة الضريبية و السر البنكي وشبكة جيدة للاتصـال بالإضـافة للاسـتقرار السـياسـي، إلا أن الغاية الأسـاسـية من الجنات الضريبية المرتفعة ليس القيام بنشاط مغاير وإنما الاستفادة من الانخفاض في الضرائب، مع العلم أن هناك العديد من المراكز المالية الحرة تفرض اقتطاعات ضـــريبية على المداخيل والأرباح وبنسـب ضـعيفة، وهكذا تعتبر الجنة الضـريبية مأوى يمكن للأجانب أن يحققوا فيه أرباحا هامة والمحافظة على موجوداتهم دون أن تفرض عليهم ضـرائب مرتفعة لكن تبقى أهم نقطة للتمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية[1]

ثالثا: المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة

مناطق التجارة الحرة هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر، يتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصـــادي في الدول الأعضـــاء في هذا التكتل ، وتتوزع مناطق التجارة الحرة في مناطق كثيرة من العالم من أهمها منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم (الإفتا) التي أنشأت عام1960 م وتضم عدد من دول جنوب شرق آسيا (إندونيســـيا، ماليزيا، تايلاند، الفليبين، ســـنغافورة، بروناي) ، وكذلك منطقة (النافتا) التي أنشـأت في أمريكا الشـمالية عام 1960 م وتضـم كلا من (الولايات المتحد ة الأمريكية، كندا و المكســـيك). وبهذا المفهوم تتضـــح أوجه الفرق بين المناطق الحرة كنظام جمركي خاص ومناطق التجارة الحرة كنظام ســياســي ذي أبعاد اقتصــادي ة، كما أن الحوافز والتســهيلات المقدمة في المناط ق الحرة تمنح لجميع المســـتثمرين من جميع دول العالم باســـتثناء الدول

[1] مريم فضال، المرجع السابق، ص 37.

التي ينص على مقاطعتها كدولة إسـرائيل بالنسـبة للمناطق العربية، في حين أنه في مناطق التجارة لا يتمتع بالامتيازات والحوافز سوى الأشخاص الذين ينتمون للدول الأعضاء فيها[1]

المطلب الخامس: معوقات انشاء المناطق الحرة

هناك العديد من المعيقات والعوامل التي تقف حاجزا امام نجاح وتطور المناطق الحرة نذكر منها:[2]

- عدم وضوح أو استقرار سياسة واستراتيجية الدول المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمســـتثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي اجراءات مفاجئة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.
- عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشـــروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة عليها .
- ارتفاع تكلفة تشـغيل المشـروعات العاملة في المناطق الحرة ووضـع قيود أمام توسـعاتها المستقبلية ما يجعل الاستثمار بها قصير الأجل.
- الافتقار للبنية التحتية مثل الموانئ والطرق ما يؤدي لصـــعوبة التواصـــل مع الداخل والخارج.
- تعدد التشـريعات المنضـمة للاسـتثمار في المناطق الحرة وتضـاربها ، الغموض وعدم الوضـوح الذي يشـوب بعض نصـوصـها التعديل، وتغيير للقوانين المنظمة للاسـتثمار بالمناطق الحرة أو خارجها ما يجعل المستثمرين في قلق دائم.
- التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية.
- التكتلات الاقتصـادية وانعكاسـات تعاملات بعض دولها على السـلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة المقامة بدول المنتمية لتكتلات اقتصـــادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة المضيفة كبلد ما .

[1] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصـادي للمناطق الحرة في جذب الاسـتثمارات، دراسـة مقارنة، منشـورات الحلبي الحقوقية، بيروت، د س، ص104

[2] الجداوي احمد، المناطق الحرة المنشأة، لنشأة – التطور – الأهمية، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة إثر اتفاقية التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة –18–14 مايو القاهرة، ص11.

- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر وغير متوقع في أسعارها في السوق العالمية كارتفاع أسعار النفط. [1]

المبحث الثالث: النصوص المالية والاقتصادية للاستثمار في المناطق الحرة

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى اهم المناهج التنظيمية للمناطق الحرة والحوافز ومميزات الاستثمار في المناطق الحرة واهم ضمانات الاستثمار في مناطق الحرة

المطلب الأول: المنهج التنظيمي للمناطق الحرة

إن مسؤولية التسيير والسهر على المناطق الحرة لا تخرج في غالب الأحيان عن ثلاثة أجهزة وهي:[2]

أولا: الوزارة الوصية

إن اختيار الوزارة الوصية يرتبط بنوع المنطقة الحرة فمثلا المناطق الحرة المالية تخضع لوزارة المالية والمناطق الحرة الصناعية تخضع لوصاية وزارة الصناعة وهكذا وبصفة عامة فإن مسؤوليات الوزارة الوصية تتمثل في:

- إعداد المقتضيات التشريعية والقانونية لإدارة هذه المناطق و ادخال تعديلات عليها كلما دعت الضرورة لذلك.
- الدفاع عن مصالح المنطقة لدى باقي السلطات الحكومية
- ممارسة السلطة العامة للمراقبة والحراسة.
- نقل التوجيهات الحكومية.

ثانيا: السلطة المركزية

[1] لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية "دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000 – 2010 "، المرجع السابق، ص65.

[2] بوراس أيمن سليم، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة –، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلو م الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2021–2022، ص32

وقد تستند مهمة التسيير إلى إدارة داخل وزارة معينة ذات كفاءة مالية اقتصادية أو مؤسسة عمومية وتتحدد مسؤولية السلطة المركزية في ضمان الوصاية على أجهزة تسيير المناطق الحرة والقيام بالتحكم في خلافات الشركات والمستثمرين وكذا اعتماد وقبول مشاريع الاستثمار وأيضا اقتراح التحسينات والتعديلات التي تراها مناسبة لهذه المناطق.

ثالثا: هيئة التسيير

في هذا الإطار يمكن أن يمنح التدبير إلى مؤسسة عامة أو إلى شخصية ذات امتياز ويمكن أن تكون مهام جهاز التسيير على الشكل التالي:

- تعريف وتطبيق سياسات المناطق الحرة عن طريق رسائل إعلانية وإعلامية
- خلق إدارة المراقبة واستغلال المخازن
- الالتزام بتشغيل أراضي المنطقة.
- شرطة عامة للمنطقة

فالنسبة للتسيير من طرف مؤسسة عامة، فإن الأمر يتعلق بخلق كيان له شخصية قانونية واستقلال مالي تحت وصاية السلطة العمومية التي يعهد إليها بتسيير إدارة المنطقة الحرة، ونظام التسيير هذا تم اتباعه من طرف عدة دول مثل جمهورية مصر العربية بموجب قانون رقم 43 لسنة 1974م المعدل بقانون 32 سنة 1977م فإن تسيير كل منطقة حرة يتم من طرف مجلس إداري يتم اختيار أعضاءه من طرف مجلس إدارة السلطات العامة للمناطق الحرة التي تمثل شخص معنوي تابع لوزارة الاقتصاد والتعاونية الاقتصادية. أما بالنسبة لتسيير المناطق الحرة من طرف شخصية خاصة تحت نظام الامتياز نورد المثال المتعلق بالمغرب فالقانون المغربي يسمح بتفويض بعض التسهيلات للأشخاص الخاصة ذات امتياز والتي تعمل على السهر على شؤون المناطق الحرة كما جاء به الظهير المتعلق بالمناطق الحرة لطنجة سنة 1961 رقم 426-61-1 ينص في المادة 15 منه "أن" تسيير المناطق الحرة يمكن أن يمنح سواء للمؤسسات العامة أو الخاصة[1]

[1] بوراس أيمن سليم، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص32

المطلب الثاني: حوافز ومميزات الاستثمار في المناطق الحرة

أولا: حوافز الاستثمار في المناطق الحرة

تتفاوت الحوافز والمزايا التي توفرها المناطق الحرة بين دولة وأخرى ومن الحوافز الهامة التي توفر للمستثمرين والتجار والمتعاملين ما يلي:[1]

- توفير جهاز إداري يتولى إنجاز ومتابعة كافة الإجراءات الفنية والتنظيمية للاستثمار والتجارة في المناطق الحرة، خاصة تلك الإجراءات المتعلقة بالحكومة.
- الإعفاء من الضرائب على الإيرادات ورأس المال.

ثانيا: مزايا الاستثمار في المناطق الحرة

ويمكن إيجازها في النقاط التالية[2] :

- تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
- زيادة صادرات الدولة الى الخارج، وتخفيف العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها الاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.

[1] علي عباس. إدارة الأعمال الدولية الاطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2007م ص 412-413

[2] عادل عبد العزيز السن، نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينها في ضوء احكام اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار في المناطق الحرة والاستثمارية والاقتصادية العربية، شرم الشيخ، مصر، ديسمبر 2010، ص 8.

- العمل على زيادة استفادة الدولة من موردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي والتي لا تكفل لها إمكانيتها المالية والتكنولوجية والاستفادة منها.
- العمل على عملية تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما والتي لا يقبل رجال الإعمال على الاستثمار فيها. وضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع الهامة في أوقات السلم والحرب، وتجنب حدوث أزمات.

المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة

نلخص ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة في ما يلي:[1]

أ. **الضمانات الموضوعية** تشمل الضمانات الموضوعية للاستثمار تعهد الدولة المضيفة بحماية الاستثمارات الأجنبية فيها، وذلك بالنص في تشريعاتها على صيانة رؤوس أموال هذه الاستثمارات وأرباحه أو ضمان حق تحويلها إلى خارج الدولة بكل حرية، وكذلك عدم التعرض لها بأي من إجراءات نزع الملكية أو التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة، ويجب أن تعكس هذه التشريعات كذلك مراعاة الدولة المضيفة لمصالح المستثمرين فيها سواء من حيث حماية مشروعاتهم أو تمكينهم من الأرباح الناتجة عنها.

وبالرغم من توفر هذه الضمانات في الكثير من الدول المضيفة إلا أنه في الغالب لا تتحقق معها لطمأنه الكاملة للمستثمرين، نظرا لإمكانية أن يتعارض النص عليها في القوانين ذات العلاقة بنصوص دستورية تعطي الحق للدولة في التأميم والمصادرة بحجة المصلحة العامة وبمقابل تعويضي، بالإضافة إلى إمكانية قيام الدولة بتعديل تشريعاتها في أي وقت ممكن وفقا لأي متغيرات يظل قائم أو معترفا به دون اعتراض، وهو الأمر الذي يترتب عليه بقاء حق الدولة في التأميم بوصفه حقا سياديا وفقا لقواعد القانون الدولي.

بالإضافة إلى هذه الضمانات تقوم بعض الدول في إطار سعيها لتحقيق قدر أكبر من الأمان والحماية للاستثمارات المحلية والأجنبية بإبرام معاهدات مع الدول التي ينتمي إليها

[1] محمد نبيل محمد الجداوي ، المناطق الحرة في مصر، (النشأة، التطور، الأهمية)، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة لتنظيم وادارة المناطق الحرة، مصر، ص24

المستثمرون، وهذه الوسيلة غالبا ما ترتبط بضمان آخر توفره دولة المستثمر عن طريق مؤسسات ضمان خاصة.

ب. **الضمانات الإجرائية:** الضمانات الإجرائية هي تلك التي يتم بموجبها السماح للمستثمر الأجنبي باللجوء للقانون الداخلي القانون الدولي لحماية حقوقه واستثماراته عن طريق هيئة قضائية خاصة ومحايدة تتولى النظر في المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة ومن أجل تأكيد الحماية والأمان يفضل بعض المستثمرين إبرام اتفاقية مع الدولة المضيفة لاستثماراتهم « تتضمن النص على إحالة أي نزاع قد ينشأ معها مع الدولة المضيفة لاستثماراتهم أي نزاع قد ينشأ معها إلى هيئات تحكيم خاصة يتم تحديدها في الاتفاقية التي يمكن أن يتم توقيعها أيضا مع الدولة التي ينتمي إليها المستثمر أو الاتفاق على إحالة النزاع على مراكز دولية لتسوية منازعات الاستثمار ».[1]

[1] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الاطار العام) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2007 م ص 220

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لكل ما يخص المناطق الحرة يتضح أن:

- المناطق الحرة لا يوجد لها تعريف محدد وإنما هناك قواعد تسمى بالمنطقة الحرة، وفكرة المنطقة الحرة أساساً ترجع إلى عهد الإمبراطورية الرومانية في بداية شهرة تجارة الترانزيت فاستعملت تخزين البضائع بغرض إعادة تصديرها، فتطورت تتطورا مهما من حيث نوعية النشاط والغرض والفرصة والمساحة.
- وان مسميات المناطق الحرة تعددت وتنوعت تبعا للأهداف المرجو تحقيقها من إنشاء المناطق الحرة، وطبيعة الأنشطة المقامة فيها، فواكبت التطورات والتغيرات العالمية المعاصرة فأثرت وتأثرت بها والاتجاه الحالي هو إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة بعد التوجه من سياسة إحلال بدائل الواردات إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير، والنشاط المقام بدأ في إدخال التقنيات الحديثة وما أنتجته الثورة التكنولوجية والاتصالات والمعلومات
- كما يمكن أن نستنتج أن الدول تهدف من إنشاء المناطق الحرة لتحقيق أهداف مباشرة تتمثل خصوصاً في خلق مناصب شغل جديدة وتنمية الصادرات من أجل إيجاد قاعدة تصديرية قوية وزيادة النقد الأجنبي والقيمة المضافة وتحقيق أهداف غير مباشرة كنقل التكنولوجيا والتنمية الإقليمية.

الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالتنمية الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

- المطلب الأول: التعريف بالتنمية الاقتصادية واهميتها
- المطلب الثاني: محددات ومقاييس التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: ابعاد واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

- المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية
- المطلب الثاني: ابعاد التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: اثر المناطق الحرة علي التنمية الاقتصادية

- المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا
- المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي
- المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل
- المطلب الرابع : دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية

خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر التنمية الاقتصادية بأنها هي تلك الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة كذلك، يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي وبناءً على ذلك، سنقوم بالتعرف على التنمية الاقتصادية من منظور طرح العلاقة الجامعة بينها وبين المناطق الحرة.

- **المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: ابعاد واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**
- **المبحث الثالث: اثر المناطق الحرة علي التنمية الاقتصادية**

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصـــادية بنها العملية التي تعمل بها الأمة على تحســـين الرفاهية الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية لشـعبها. اسـتخدم المصـطلح بشـكل متكرر من قبل الاقتصـاديين والسـياسـيين وغيرهم في القرنين العشـرين والواحد والعشـرين. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى التعرف على التنمية الاقتصادية وعلاقاتها بالمناطق الحرة.

المطلب الأول: التعريف بالتنمية الاقتصادية واهميتها

تعددت وتنوعت المفاهيم حول هذا المصـــطلح، وفي ما يلي نتعرف اكثر على مفهوم التنمية الاقتصادية:

1. تعريف التنمية الاقتصادية:

التعريف الأول: إن التنمية الاقتصـادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضـــل ورفع مســـتويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشـــرية وخلق تنظيمات أفضل.[1]

التعريف الثاني: التنمية الاقتصـــادية تعني تحقيق زيادة سـريعة تراكمية ومسـتمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.[2]

التعريف ثالث : ينقســـم الفكر الاقتصـــادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين ، فالفكر الاقتصـــادي في الغرب يؤكد تعريف التنمية على انها عملية هادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن[3]

التعريف الرابع: إن التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضـل يقضـي على المعاناة الإنســـانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييراً حضـــاريا يتناول أبنيه المجتمع كافة بالقدر الذي

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصـــف ، التنمية الاقتصـــادية "دراســـة نظرية وتطبيقية " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000م، ص 64

[2] حسين درويش العشري ،التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1979 م، ص 63

[3] وليد الجيوسي، "أسس التنمية الاقتصادية "، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ص3.

يعالج أســـباب الفقر... ويضـــمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم ... وتقديم الرعاية الصحية حال مرضهم ..... إلخ.[1]

ومن خلال التعريفات الســـابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصـــادية بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصـــاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة.

2. أهمية التنمية الاقتصادية

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين:

أ. التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصـــادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصـــادية واجتماعية للنهوض والســـير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن تشـــير إلى مجموعة من العوامل التي تســـاعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الاتيتين:

- **مجموعة العوامل الاقتصادية** : تمثلت هذه العوامل الجانب الاقتصادي في:[2]
  - ✓ التبعية الاقتصادية للخارج .
  - ✓ سيادة نمط الإنتاج الواحد .
  - ✓ ضعف البنيان الصناعي .
  - ✓ ضعف البنيان الزراعي .
  - ✓ نقص رؤوس الأموال .
  - ✓ انتشار البطالة .
  - ✓ انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة .
  - ✓ سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي .

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية" استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي"، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، 2005 م، ص11.

[2] حربي محمد عريقات ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصـــادي ، دار الكرمل ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1993 ، ص55

- ✓ ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار .
- **مجموعة العوامل غير الاقتصادية:** تتمثل في :
- ✓ الزيادة السكانية الهائلة .
- ✓ انخفاض المستوى الصحي .
- ✓ سوء التغذية .
- ✓ انخفاض مستوى التعليم .
- ✓ ارتفاع نسبة الأمية

ب. التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي :

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية ، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال ، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية ، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحا وكاملا.[1]

3. اهداف التنمية الاقتصادية:

يُعدّ الاستثمار من العوامل الرئيسة الّتي تعزّز من عجلة الاقتصاد، وتحقق التنمية الاقتصادية في البلد، وتزيد من دخل الدولة، ويرتكز الاستثمار على العديد من قطاعات الدولة إلى جانب الأنشطة التجارية الخارجية الّتي تكون على مستويات كبيرة ومن بين الأهداف التنمية الاقتصادية نذكر:

أولا : زيادة الدخل القومي الحقيقي

فالدول النامية تعطي أولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا

[1] حربي محمد عريقات ، المرجع السابق، ص56.

فشيئا على جميع المشكلات وان الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضـــا بإمكانات الدولة المادية والفنية فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي ولا ننسى بأن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظفوا بالشكل الصحيح.[1]

ثانيا : رفع مستوى المعيشة

وتسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.[2]

ثالثا : تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصـــادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضـــا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت[3]

رابعا : التوسع في الهيكل الإنتاجي

يجب أن تســـعى التنمية الاقتصـــادية إلى توســـيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصـــادية والفنية ، كما يجب على الدولة بناء الصـــناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصـــناعات الاقتصـــاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية

[1] وليد لجيوشي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس، عمان، 2008،ص ص 4 –5.

[2] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986 ،ص .73

[3] حربي محمد عريقات ، المرجع السابق، ص57.

لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية ، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد و ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط[1]

المطلب الثاني: محددات ومقاييس التنمية الاقتصادية

1. محددات التنمية الاقتصادية

ومن بين اهم محددات التنمية نذكر ما يلي:[2]

- التنمية الاقتصادية لا تتمثل في التغيير الكمي " زيادة دخل الفرد " بل تنطوي أيضا على التغير الكيفي في البنيان الاقتصادي، يؤدي إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي ونسبة العاملين إلى عدد السكان .
- يجب إدراك أن معدل التزايد في الناتج القومي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد لا يعبران عن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها، فلا بد من إدراك أهمية موضوع التوزيع في عملية التنمية لتحديد من يستفيد من التنمية .
- ونظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة فانه لابد من المفاضلة بين الأهداف ذات الأولوية تمنع إلى تحقيقها .
- تتطلب التنمية التساند الاجتماعي الواقع بين الشعب والاتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة على التنمية
- للتنمية أساس مادي وآخر فكري وهي ثمرة التفاعل بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته .
- الدعوة للقضاء على التبعية سواء الفكرية أو الاقتصادية يعني الدعوة للانغلاق وعدم الإفادة من إبداعات وتجارب الآخرين .
- يمكن الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة

[1] فرحات امال، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية لاقتصادية حالة الجزائر من 2000 الى 2010 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015م، ص11.

[2] محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ،مصر، 2008 ، ص 67.

2. مقاييس التنمية الاقتصادية

تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية، ومادية ولا مادية، وكمية ونوعية، ولا عجب في هذا التنوع بالنظر إلى التغير الإنساني الذي يتفاوت زمنيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث: مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من منطقة لأخرى ومن مجتمع لآخر، كما تتعدد معايير قياسها بتعدد خصائصها ومقوماتها ومعوقاتها من دولة لأخرى، بمثل ما قد تتعدد في الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المتطلبة. فيما يتعلق بمقاييس التنمية، توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي:[1]

- اختيار المتغيرات.
- تقدير أهمية هذه المتغيرات.
- وسيلة إيجاد مؤشر مركب.
- فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

وقد أدى الاعتماد على هذه المقاييس بالباحثين إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي:

- البعد التقني.
- البعد الديمغرافي.
- البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.
- البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى

حيث تم ترتيب الدول على هذا المقياس ورســـمت لها خرائط بناء على ذلك، لكن العديد من تلك المتغيرات كان مطولا ومكررا، ولذلك فإن المؤشـــرات الناتجة كانت معممة بدرجة كبيرة ومن الصعب تفسيرها.

[1] محمد عدنان وديع، مؤشرات التنمية، العدد 02 ، المعهد العربي للتخطيط الكويت، سنة 2002 ، ص 09.

المبحث الثاني: متطلبات وابعاد التنمية لاقتصادية

يركز البعد الاقتصادي على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل والرخاء الاقتصادي حيث يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعادل والمستدام.

يتضمن هذا البعد تحسين البنية التحتية، وتعزيز الصناعات المستدامة والمبتكرة، وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، وتحسين الإدارة المالية والمؤسسية. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى ابعاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية:

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من الشروط والمتطلبات الضرورية وهي:

1. **الموارد البشرية:** يعد المورد البشري مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تمثل أساس العملية الإنتاجية ولهذا فان المورد البشري دورا مهما في عملية التنمية ، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين الأولى هي مجموعة "عرض العمل "التي تضم أعداد العاملين والمجموعة الثانية هي مجموعة "القدرات الإدارية " والتي تضم المديرية والقادة ومسيري الوظائف. [1]
2. **الموارد الطبيعية** تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية ، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل مناسب ، وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو المتطور [2]
3. **التكنولوجيا** تعتبر التكنولوجيا محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال في طور النمو أو متخلفة ، فالتقدم التكنولوجي ميزة من مزايا الدول المتقدمة ، كما تعتبر المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطور أساليب أداء العمليات

[1] مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 131

[2] بن سعيد لخضر، متطلبات التنمية الاقتصادية و ضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 9، ديسمبر 2014م ، ص65.

الإنتاجية والتواصل إلى أساليب جديدة أفضل للمجتمع ، وعليه فان تحقق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير التكنولوجيا من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بشكل أفضل[1]. وللتنمية مستلزمات تتعلق بالخطط التنموية منها:

- يجب أن توضع أهداف للتنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ هذه الأولويات قبل غيرها .
- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر النتاج المتاحة بشكل فعال .
- يجب ألا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض .
- معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدولة حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع الإمكانيات المتاحة
- يجب أن يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والتنمية والإدارية وغ يرها الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية[2]

المطلب الثاني: ابعاد التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد المادية والحضارية وسوف نوجز هذه الأبعاد فيما يلي:[3]

- **البعد الاجتماعي للتنمية:** ترتب على توسيع التنمية أمران بالنسبة للمسألة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،أما المسألة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار ومن خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية.

---

[1] بن سعيد لخضر وأونان بومدين، حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، مجلة دفاتر اقتصادية، ص186.

[2] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م، ص34.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 134-135.

- **البعد السياسي للتنمية** يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا
- **البعد المادي للتنمية** يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف ، فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي ، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية
- **البعد الدولي للتنمية** إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[1]

[1] إلهام شيلي، أبعاد مفهوم التنمية المستدامة وآليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية –مؤسسة لاند روفر Land Rover للسيارات نموذجا–، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، العدد 2، 2019م، ص105.

المبحث الثالث: اثر المناطق الحرة علي التنمية الاقتصادية

تعتبر المناطق الحرة من أهم وسائل الانفتاح الاقتصادي والتي سعت الدول لإنشائها والعمل على توفير عوامل نجاحها، فهي تقوم على تحرير الاقتصـــاد من القيود والمعيقات وجذب الاستثمارات الوطنية الأجنبية, وتقديم تسهيلات وحوافز ومزايا استثمارية تشجيعية.

فالمناطق الحرة تخدم الاقتصاد الكلي للدولة وتعمل على زيادة النشاط التجاري الدول وكما تسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية ومن خلال المبحث سنتطرق الى دور المناطق الحرة واثرها على تنمية الاقتصادية:[1]

المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا

يعتبر نقل التكنولوجيا الحديثة من ضمن الأهداف الهامة لإنشاء المناطق الحرة حيث أنها يمكن أن تعمل كنوافذ لجذب التكنولوجيا المتقدمة والتعرف على أساليب الإنتاج الجديدة والمتطورة والجدير بالذكر أنه لا يوجد معيار واضح ووحيد لتحديد مدى نجاح المناطق الحرة في جذب التكنولوجيا الحديثة، ولكن يمكن القول أنه كلما زادت أعداد المشـــروعات العاملة بالمناطق الحرة كلما زادت فرصة استخدام بعض هذه الشركات للتكنولوجيا المتقدمة ولأساليب إنتاج جديدة، وكلما زادت منتجات مشـــروعات المناطق الحرة عالية التخصـــص والتقنية دل ذلك على اســـتخدام تكنولوجيا متقدمة. وتتنوع طرق وأســـاليب نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومن هذه الطرق: [2]

- قيام الدولة أو الاستثمارات المحلية فيها بشراء المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا وذلك بصورة مباشـرة من المؤسـسـات والشـركات الأجنبية التي تمتلكها، ويتم ذلك من خلال عقود تراخيص معينة تمنح بموجبها الشركات أو المؤسسات حق استخدام تلك المعرفة مقابل مبالغ مالية محددة وهذه الوسيلة توصف بأنها غير تنافسية كون الشركات المالكة لهذه

[1] عبد الله سليمان عقلة الزيود، المناطق الحرة العربية وأثرها في تنمية البلد المضيف، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية, 5(5), ص 91.

[2] هبة السيد محمد سيد أحمد ، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي (دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصرفي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقايق، 2017 ، ص66

المعرفة تقوم باحتكار التكنولوجيا المتعلقة بها وتتحكم في بيعها وفقا لمصالحها خاصة إذا ازدادت الأهمية العلمية لتلك المعرفة في جانب معين من الجوانب التي تتعل بنشاط صناعي يحظى برواج كبير وواسع وله صفة الاحتكار.

- اتفاقيات المعونة الفنية التي يتم عقدها بين الدول المتقدمة والدول النامية بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، وهذا النوع من المعرفة تتحكم به الدول المتقدمة بحيث لا تمنحها إلا وفقا لاستراتيجيات وسياسا ت تمليها عليها مصالحها المتغيرة.

المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي

نال الاستثمار الأجنبي اهتماما خاصا من طرف الدول والمنظمات الدولية، وأخذ صورا متعددة مثل المشروعات المشتركة والمشروعات المملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب بين عدد من الأطراف أو الدول وذلك في مشاريع قطاعات الانتاج أو الخدمات، بحيث تتم الاستفادة من الخبرات والمعارف وغيرها، وفي هذا الاتجاه زاد الاهتمام بالاستثمارات في المناطق الحرة من حيث كونها محورا أساسيا من محاور العمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وقامت دول عديدة بوضع القوانين والأنظمة والتشريعات التي اتسم ت جميعها بالتسهيل على المستثمر في السياسات الجمركية والضريبية بالإضافة إلى تقديم مزايا وحوافز لتشجيع الاستثمارات . [1]

وقد شهد القرن العشرون زيادة نصيب الدول النامية من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ 671 مليار دولار سنة 2017 م مقابل 639 مليار دولار سنة 2012 م بزيادة قدرها 5%، وتصدرت الصين الاقتصاديات المضيفة للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بقيمة 121 مليار دولار سنة 2012 و 125 مليار دولار سنة 2017 م.[2]

[1] عاشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر، 2014م، ص07

[2] محمد علي عوض الحرازي، المرجع السابق، ص 189

المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل

تعتبر خلق فرص عمل جديدة من أهم أهداف ومســـاهمات المناطق الحرة في البد المضيف فقد استطاعت هذه الأخيرة أن تلعب دورا رئيسيا في خلق فرص عمل للقوى العاملة المحلية في كثير من الدول التي تبنت فكرة إنشـــاءها على الرغم أنها لم تســـتطع في بعض الدول من التقليل من البطالة بالنســـبة المرجوة وهذا راجع لعدة أســـباب أهمها اختلاف عدد السكان واختلاف الأجور وساعات العمل من دولة لأخرى إلا أنه لا ينفي كون المنطقة الحرة أحد المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال امتصاص فائض قوة العمل وكمثال على ذلك المناطق الحرة بالمملكة الأردنية[1]

المطلب الرابع : دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوســائل الهامة التي تهدف الدولة من خلالها إلى تطوير حجم تجارتها الخارجية والتوسع في الأنشطة المتعلقة بها وزيادة حجم الصادرات، وفي سبيل ذلك تقوم الدول بتشـجيع المشـروعات العاملة في تلك المناطق من خلال العديد من الحوافز الجمركية والضـريبية وتسـهيل عملية استيراد السلع وتصـنيعها وإعادة تصـديرها مرة أخرى مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وخلق قيمة مضافة عالية ومن ثم زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.[2]

وكما عرفت التجارة الدولية فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد كوسيلة لدفع النشـاطات التجارية – الدولية ومع تطور الأســاليب الاقتصــادية الحديثة ظهرت على الواجهة أشــكال جديدة ومتطورة للمناطق الحرة ومن المحتم أن يشهد هذا المفهوم تطور مستمرا تمليه التغيرات لتي ســتطرأ على دينا مكية الاقتصــاد العالمي بمعنى آخر فإن ســير المناطق الحرة يتأثر كثير بالاستراتيجيات الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المناطق غير أن المبدأ الأساسي

[1] محمد علي عوض الحرازي، المرجع السابق، ص170.

[2] محمد بوشـنافة وأحمد تيزار، إلى اصــلاحك الاقتصــادية في الجزائر "المناطق الحرة"، المركز الجامعي بشــار، الجزائر، 2003م، ص 6.

للمنطقة الحرة هو جلب نشاط اقتصادي أجنبي لذلك فالدول النامية بدأت تستحوذ على جزء متزيد في التبادلات التجارية الدولية وذلك من خلال صادرتها وعلى هذا الأساس أن نوضح أن تطور المناطق الحرة في ظل الظروف اقتصادية تمليها العلاقات الاقتصادية الدولية المبنية على تبادل المصالح بين بلدان في ظل التكتلات لاقتصادية الحالية وبذلك فالمناطق الحرة هي الشريان الحيوي الذي يعتمد عليه.[1]

[1] دوسن إيمان، دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2022-2023م، ص18.

خلاصة الفصل

في اخر الفصل يمكننا القول ان التّنمية الاقتصاديّة تُعدّ فرعاً من فروع علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها؛ لذلك تعدُّ من الوسائل المُعزّزة للنموّ الاقتصاديّ في العديد من القطاعات العامّة، مثل: التّعليم، والصحّة، وبيئة العمل، والسّياسات الاجتماعيّة، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التّأقلم مع الظّروف الاقتصاديّة المؤثّرة على قطاع الاقتصاد؛ سواءً الكليّ، أو الجزئيّ

وتتميّز التّنمية الاقتصاديّة بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب. التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما.

وكما سعت التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي زيادة الدّخل القوميّ هذا هو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ. استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول.. الخ.

الجانب التطبيقي للدراسة

الفصل الثالث: المناطق الحرة ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية ـدراسة تجارب دوليةـ

تمهيد

المبحث الأول: دراسة لمناطق الحرة في دولة الامارات

- المطلب الأول: المناطق الحرة في الامارات ونشأتها:
- المطلب الثاني: أهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الامارات
- المطلب الثالث: دراسة للتنمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الامارات لسنة2013-2022
- المطلب الرابع: مقومات نجاح المناطق الحرة بالإمارات

المبحث الثاني: المناطق الحرة في مصر

- المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة في مصر
- المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة في مصر
- المطلب الثالث: دراسة التنمية الاقتصادية للمناطق الحرة في مصر خلال فترة 2013-2022م
- المطلب الرابع: مقومات المناطق الحرة في مصر

المبحث الثالث: دراسة المناطق الحرة في الصين

- المطلب الأول: نشأة مناطق الحرة في دولة الصين
- المطلب الثاني: أهمية مناطق الحرة في دولة الصين
- المطلب الثالث: دراسة التنمية الاقتصادية للمناطق الحرة الصين خلال فترة 2013-2022م
- المطلب الرابع: مقومات نجاح المناطق الحرة في الصي

المبحث الرابع: المناطق الحرة في الجزائر

- المطلب الأول: نشأة منطقة البلارة في الجزائر
- المطلب الثاني: أهمية إنشاء المنطقة الحرة "بلارة"
- المطلب الثالث: نتائج وسلبيات انشاء منطقة البلارة
- المطلب الرابع: إلغاء المنطقة الحرة "بلارة" في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد

نلاحظ ان خلال منتصف القرن الماضي تسارعاً في وتيرة التنمية للمناطق الاقتصادية الخاصة من حيث عددها وأنماطها (لتشمل أشكالًا جديدة كالمناطق المتخصصة إضافة للمناطق التقليدية)، وخاصة في الدول النامية لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق أهدافهما، باعتبارها وسيلة ناجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنمية صادراتها وحصولها على التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل وزيادة إيراداتها من العملة الأجنبية، وتعزيز وتدعيم السوق النقدية والمالية، وما ينجم عنه من زيادة ترابط الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي وزيادة مساهمتها في سلسلة القيمة العالمية.

وهكذا جاءت المناطق الاقتصادية الخاصة ركنا أساسيا من معجزة النمو الاقتصادي في الصين منذ فتحت أبوابها للعالم في السبعينيات، واعتبرت الإمارات ومصر من الدول القليلة التي حققت نجاحاً في إنشائها، ورغم ما يؤكده الواقع من أن أداء عديد من المناطق لا يزال دون التوقعات، وأنها ليست شرطا مسبقا ولا ضمانا لزيادة تدفقات الاستثمار المباشر أو التنمية الإقليمية، حيث جاءت معدلات نمو هذه المناطق متقاربة ومعدلات النمو في الدولة، وفشلت في توزيع مكتسبات التنمية خارج حدودها. وفي الجزائر جاء مشروع المنطقة الاقتصادية رغم ما لاقاه من مقاومة وما أثاره من مخاوف، بهدف تحقيق الأمن الإقليمي كمعبر استراتيجي ودعم التكامل الاقتصادي بين دول الجوار. ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة تجارب دولية.

المبحث الأول: دراسة للمناطق الحرة في دولة الامارات

تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في إنشاء المناطق الحرة نظرا لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني وتعد من أكثر الدول جذبا للاستثمار نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتهيئة مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: المناطق الحرة في الامارات ونشأتها

يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من (40) منطقة حرة متعددة التخصصات، وتتسم هذه المناطق ببنيتها التحتية عالية الكفاءة، وبخدماتها المتنوعة والمتميزة؛ والتي تيسر سير أعمال الشركات مما يوفر الوقت والجهد على المستثمرين، ويتم السماح فيها لغير الإماراتيين بالملكية الكاملة للمشاريع ومن بين اهم المناطق نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): الجدول المناطق الحرة في الامارات

المنطقة الحرة	نشاطها ونشأتها
المنطقة الحرة جبل علي جافز	تأسست سنة 1985م وتعتبر من أسرع المناطق الحرة نموا على المستوى العالمي، وقد لعبت دورا مهما في الاقتصاد الإماراتي وإن النجاحات التي حققتها المنطقة كان نتيجة الامتيازات الممنوحة من حيث العملة الأجنبية والإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها .
المنطقة الحرة بالفجيرة منطقة مطار دبي الحرة	تأسست سنة 1987 وشهدت تطور كبير حيث ارتفع عدد المشاريع في هذه المنطقة من 6 مشاريع سنة 1990م إلى 120 مشروعا سنة 2000م
	تأسست سنة 1996م تحتضن المنطقة حوالي 1500 شركة بما فيه شركات عالمية حيث تشمل الصناعات التجارة والخدمات والصناعة الخفيفة وتوفر ملكية مطلقة للشركات الأجنبية وإعفاءات ضريبية على الشركات والصادرات والواردات وعدم وجود قيود على العملة.
المنطقة الحرة بعجمان	تأسست سنة 1987 وتأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي وتعتبر أحد المناطق الأكثر جذبا للمستثمرين، لما تمتلك من وفرة لمصادر الطاقة المتنوعة ووفرة المساحات التاسعة لإقامة أي عدد من المشاريع الصناعية.
منطقة السعديات في امارة أبو ظبي	تقع جزيرة السعديات على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي وقد أنشأت بالقانون رقم 6 لسنة 1996م القاضي بإعلان جزيرة السعديات كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الحرة في إمارة أبو ظبي الأولية.

واحة السيليكون	تأست سنة 2004 وهي مدعمة ببنية تحتية متقدمة للاتصالات والتكنولوجيا، بما في ذلك أحدث شـــبكة ألياف ضـــوئية، وترتكز واحة دبي للســـيليكون على العديد من الأنشطة

المصـــــدر: من اعـداد الطلبـة بـالاعتمـاد على موســـوعـة ويكيبيـديـا متوفر عبر الموقع الالكتروني التـالي: https://ar.wikipedia.org/

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الامارات:

تتمثل الاهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الامارات في ما يلي:[1]

- توليد مصادر للعملات الأجنبية.
- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.
- إدخال تقنيات حديثة واكتساب مهارات جديدة.
- زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات.
- إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهاراتها .
- استغلال مرافق البنى التحتية والمزايا النسبية المتوفرة.
- تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية.
- تنشيط تجارة الخدمات "خدمات مالية بنوك ومصارف خدمات النقل والاتصالات حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة ".[2]

[1] أحمد العنابنة، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراســـة تحليلية، المناطق الحرة في الإمارات، ع1، 2015م، ص5.

[2] خالدة بمعمري ، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة – ، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–، 2018–2019م، ص 67.

المطلب الثالث: دراســـة للتنمية الاقتصـــادية للمناطق الحرة في الامارات لســـنة2013-2022

سـعيا إلى تحقيق التنمية الاقتصـادية، عملت الإمارات على توسـيع قاعدة مشـاريعها الاقتصـادية المنتجة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بإنشاء العديد من المناطق الحرة لتكون بذلك الإمارات تتصدر الدول العربية من حيث عدد المناطق التي تحتضنها، ومنه سنتطرق الى دراسة التنمية الاقتصادية في المناطق الحرة وذلك خلال الفترة 2013- 2022م.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الحرة في الامارات خلال الفترة 2013-2022م.

نجد أن المناطق الحرة في دولة الامارات لها دور كبير في التنمية الاقتصـــادية حيث نجد ان دولة الإمارات تحتل مرتبة 14 عالميا والأولى اقليميا من حيث قدرتها على جذب الاســتثمار الأجنبي المباشــر، ففي عام 2022 متقدمة للمرتبة 16 عن ترتيبها عام 2017 وفقا لنتائج تقرير الاســتثمار الأجنبي المباشــر الصــادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام 2022م. وفي الجدول التالي حاولنا الالمام بتدفقات الاســـتثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات وذلك خلال الفترة 2013 - 2022م.[1]

الجدول رقم(04) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات وذلك خلال الفترة 2013 - 2022م.

العام	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاستثمار	9.765	11.072	8.551	9.605	10.354	10.385	17.885	19.889	50.001	45.000

الشكل رقم(02)) يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات وذلك خلال الفترة 2013 - 2022م.

[1] معطيات المأخوذة من البنك الدولي متوفر عبر الرابط الالكتروني التالي: https://data.albankaldawli.org تاريخ زيارة الموقع 10-05-2024 على الساعة22:00

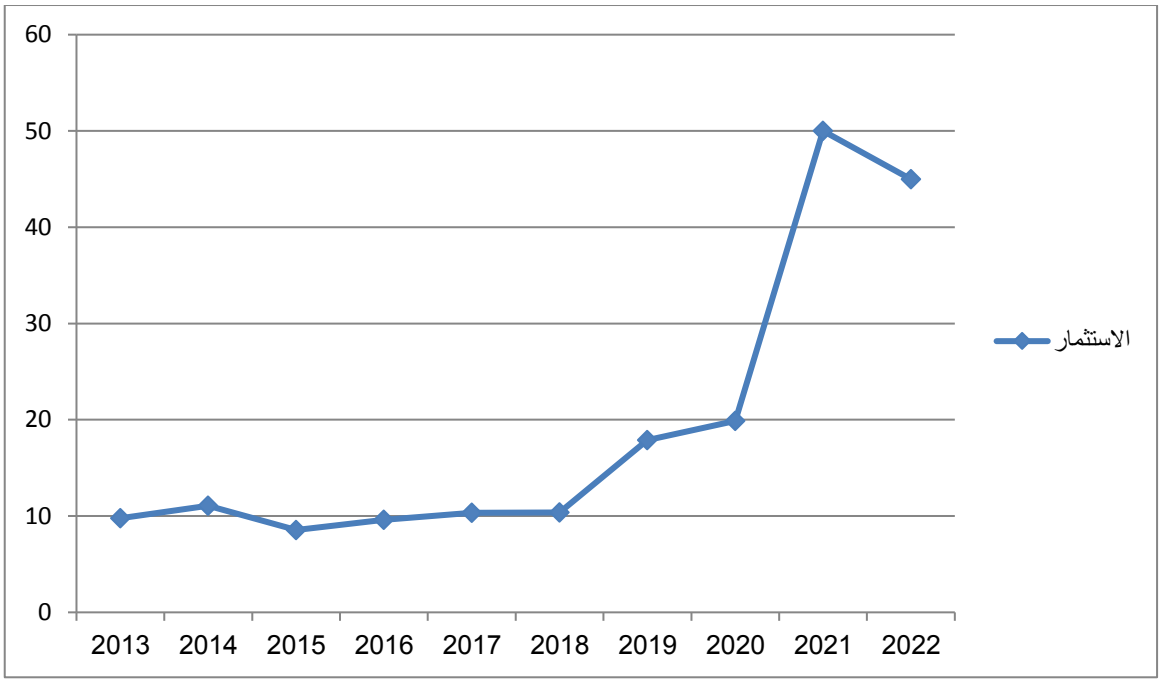

المصـــــدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المآخذة من البنك الدولي متوفر عبر الرابط الالكتروني التالي: https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدو والشكل أعلاه ان نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمـارات بـدايـة من 2013 الى غـايـة 2014 قـدرت ب9.765 و2014 بـ 11.072 وانخفضت سنة 2015 بـــ 8.551 وتزايده 2016 و 2017 و 2018 الى ان وصلت 10.385 وشهدت تزايدا كبيرا 2018 الى 2019 حيث قدرت بـــ 17.887 وعام 2020الى غاية 2021 وصـــلت الى 50.001 وبعده شـــهدت تراجعا كبيرا قيمته 45 وذلك سنة2022.

2. التجارة الخارجية ودورها في تعزيز التنمية الاقتصـــادية في المناطق الحرة في الامارات خلال الفترة 2013-2022م.

كما علمنا ســـابقا ان المناطق الحرة بالإمارات هي تلك الأدوات الهامة التي تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة الصـــادرات وتنمية التجارة الدولية وفي ســـبيل ذلك قامت الدولة بتشـــجيع المشـــروعات العاملة في تلك المناطق من خلال العديد من الحوافز الجمركية

والضـريبية بغرض إزالة كافة المعوقات التي تعترض سـبيل تلك المشـروعات وتسـهيل عملية اسـتيراد السـلع وتصـنيفها واعادة تصـديرها مرة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصـادرات وخلق قيمة مضـــافة عالية وبالتالي زيادة حصـــيلة الدولة من العملات الأجنبية. ولبيان دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية لدولة الإمارات ينبغي دراسة تطور التجارة الخارجية للدولة الامارات في الفترة 2013–2022م، وتوضيح نسبة مساهمة تجارة المناطق الحرة من إجمالي التجارة.

الجدول رقم(05) يمثل تطور التجارة الخارجية للدولة الامارات في الفترة 2013 – 2022م.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
اجمالي التجارة	13.900	14.700	16.000	16.100	17.300	18.400	15.800	16.700	16.700	16.700

الشكل رقم(03) يمثل تطور التجارة الخارجية للدولة الامارات في الفترة 2013 – 2022م.

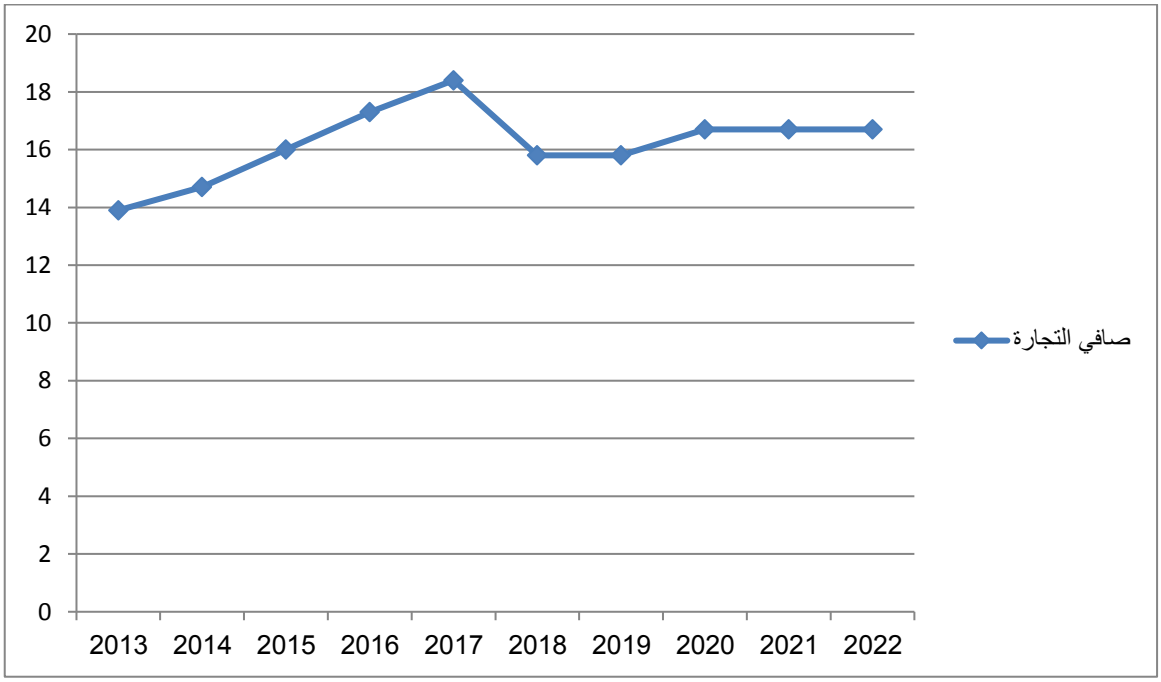

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المأخوذة من البنك الدولي متوفر عبر الرابط الالكتروني التالي: https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول والشـــكل البياني لتطور التجارة الخارجية للدولة الامارات في الفترة 2013 – 2022م ان نسب التجارة الخارجية كانت متذبذبة حيث نجد في عام 2013 قدرت بنسبة 13.9 وفي عام 2014 نرى انها شهدت تطور بنسبة قليلة حيث قدرت بـــ 14.7 في

حين في سـنتين 2016–2017 نلاحظ انها شـهدت تطورا ملحوظ حيث قدرت نسـبته بـ 16.1 و17,3 وفي سـنة 2018 تزايدت النسـبة حتى وصـلت الى 18.4 اما في السـنوات الثلاث الأخير شهدت التجارة الخارجية في الإمارات تراجع كبير الى ان يصل 16.7.

المطلب الرابع: مقومات نجاح المناطق الحرة بالإمارات

اعتمدت الإمارات على مجموعة من المتغيرات الاقتصـادية والبيئية التي تمثل جملة من المقومات والتي ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهمها:[1]

- تقوم السـياسـة التجارية والاقتصـادية للدولة على مبدأ الاقتصـاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية كما لا تفرض رسوم أو ضـرائب جمركية إلا بنسـبة ضـئيلة، ولا تفرض ضـرائب محددة على النشـاط التجاري (ماعدا ضـريبة البلدية على إيجار المساكن)، وليست هناك رقابة على النقد الأجنبي، ولذلك تحصل الصناعات على احتياجاتها من الآلات والخدمات والعمالة من الأسـواق الدولية بالأسـعار العالمية التنافسـية، وبمسـتوى عال من الجودة بدون أي تكاليف إضـافية، مما ينتج عنه وفرات اقتصادية نقدية وغير نقدية تدعم القدرة التنافسية في الإنتاج والتصدير.
- وتعد الإمارات بحكم موقعها مركزا تجاريا هاما فلها تاريخ في مجال النقل البحري وحركة النشاط التجاري عبر الخليج والمحيط الهادي.
- البناء المتطور للبنية الأسـاسـية في مجال الخدمات الاجتماعية والإنتاجية لاسـيما النقل والمواصـلات، حيث تمتلك الدولة أحدث أكبر الموانئ البحرية في المنطقة وتسـتعمل فيها أرقى وأحدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة.

[1] لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية ، المنطقة الحرة المشـتركة الأردنية السـورية ، 2000 –2010، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصـادية ، تخصـص اقتصـاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012، ص77

وتمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضـــائع أو الركاب، كما تمكنت الدولة من بناء شـــبكة اتصـــالات وطرق متطورة، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية الأمر الذي ساعد الإمارات في استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية.

المبحث الثاني: المناطق الحرة في مصر

تعتبر مصـــر من الدول العربية المعروفة بتطبيق نظام المناطق الحرة والمشـــهورة بمنطقة بورسـعيد، حيث سـعت مصـر إلى جذب الاسـتثمارات الأجنبية إليها، والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي للعمل داخل المناطق الحرة. ويهدف هذا المبحث إلى إيضاح نشأة المناطق الحرة في مصـر وأهدافها وعرض أشـكال المناطق الحرة في مصـر، ومعرفة المزايا والحوافز والإعفاءات التي تمنح لمشـروعات المناطق الحرة في مصـر مع التركيز على دور المنطقة الحرة ببورسعيد في جذب الاستثمارات، تتمثل نشأة المناطق الحرة في مصر وأهدافها فما يلي:[1]

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة في مصر

عرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الإسكندرية مركزا تجاريا باعتبارها الطريق للتجارة الواردة من أوروبا إلى آسيا وبالعكس، والتي كانت تسلك الطريق البري من الإسكندرية إلى موانئ البحر الأحمر.

وقد أقيمت أول منطقة حرة في مصـــر عام 1902 حين عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس، و يقضي هذا الاتفاق بإنشاء منطقة حرة برية بحرية لتوسيع و صيانة هذا الاتفاق منحت الشركة إعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها في تلك المنطقة و في عام 1920 اتفق على عدم تطبيق نظام المناطق الحرة غلا في المناطق المحاطة بجدار جمركي، وأن يتم تفريغ كافة الواردات برسم هذه المنطقة بعد تقديم مستندات الشحن.

[1] محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر، الأردن، 2003م، ص113.

وتطورت فكرة المناطق الحرة و لم تنتظم في تشـريع قانوني إلا في عام 1952 حيث صـــدر القانون رقم (306) بشـــأن نظام المناطق الحرة وكان الهدف من هذا القانون تحقيق القيود الموضـوعة على التجارة الخارجية و تشـجيع تجارة الترانزيت، و قيام بعض الصـناعات مع عدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود.

كذلك صـدر سـنة 1963 القانون رقم (66) بشـأن الجمارك الذي خصـص الباب الرابع منه لنظام المناطق الحرة، كما صـــدر عام 1966 القانون رقم (51) بتنظيم المناطق الحرة في بورسعيد الذي توقف تطبيقه للظروف التي تعرضت لها مصر إبان حرب 1967م. [1]

وفي أوائل السبعينات اتخذت مصر خطوات جادة لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث صـــدر القانون رقم (65) لســنة 1971 بشـــأن اســتثمار المال العربي والأجنبي و المناطق الحرة، كما تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة في العام نفسه، تلا ذلك أيضا صـدور القانون رقم (43) لسـنة 1974م الذي أطلق عليه تسـمية قانون اسـتثمار رأس المال العربي والأجنبي الذي جرى تعديله بعد ذلك بقانون آخر صـــدر ســـنة 1977، وظل هذا القانون ساريا حتى صدور القانون رقم (230) لسنة 1989م، تلاه صدور القانون رقم (90) لسنة 1990م بشأن الاستثمار وكان آخر قانون صدر في هذا الجانب القانون لسنة 1997م بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار الذي أضيف إليه باب رابع بموجب القانون رقم (13) لسنة 2004 تحت تسمية إجراءات الاستثمار وفقا لهذه القوانين يتم إقامة المشروعات الاستثمارية من خلال نظامين لكل منهما شـروطه و فلسـفته التي تشـجع وتجذب الاسـتثمارات المحلية و العربية والأجنبية ، وهذان النظامان هما:

- نظام الاستثمار داخل البلاد
- نظام المناطق الحرة

المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة في مصر

تتمثل أهمية المناطق الحرة في مصر في ما يلي:[2]

[1] سيساوي منال، المرجع السابق، ص102.

[2] جمال السحراوي، المناطق الحرة في العالم " دراسة مقارنة، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار"، القاهرة: د ن، 1980، ص 10. **نقلا** عن موقع الكتروني متوفر عبر الرابط https://acpss.ahram.org.eg تاريخ الزيارة 10-05-2024 على الساعة 22:00.

تُعد المناطق الحرة في مصـر نمطاً اسـتثمارياً متميزاً، كما تمثل آلية هامة من آليات زيادة الصـادرات، وزيادة الناتج القومي إلى جانب خلق فرص عمل جديدة نظراً لما تتمتع به من مزايا عديدة أهمها الارتباط المباشر بالعالم الخارجي وتوافر أراضي مكتملة المرافق والبنية الأسـاسـية، إلى جانب خصـوصـية التعامل فيها من حيث النواحي الجمركية والاسـتيرادية والنقدية وغيرها والتي تتعلق بحركة البضـائع دخولاً وخروجاً مما يسـمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات التي من شأنها جذب الاستثمارات.

ويتمتع الاستثمار في المناطق الحرة بالعديد من المزايا والحوافز أهمها عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات ونسـبة الأرباح، بالإضـافة إلي إعفاء الأصـول الرأسـمالية ومسـتلزمات الإنتاج والصـادرات والواردات من الضـرائب الجمركية وضـريبة المبيعات وغيرها من الضـرائب والرسـوم، كما تمنح المشـروعات القائمة بالمناطق الحرة عدد من الضـمانات من أبرزها عدم جواز تـأميمهـا أو مصـــادرتهـا أو التحفظ عليهـا أو نزع ملكيـة عقـاراتهـا من غير الطريق القضائي.

المطلب الثالث: دراسـة التنمية الاقتصـادية للمناطق الحرة في مصـر خلال فترة 2013-2022م

تطورت المناطق الحرة في مصـر منذ نهاية السـبعينيات إلى منتصـف الثمانينيات من القرن العشـرين، حيث شـهدت إقبالا على إقامة مشـروعات التخزين والنقل البحري إلى جانب بعض المشروعات الصناعية، خاصة في مجال النسيج والملابس الجاهزة. وكانت مشروعات التخزين توجه معظم صـــادراتها إلى الســـوق المحلي حيث كانت توفر احتياجات البلاد من السـلع والخدمات الحيوية التي تسـتوردها مثل: حديد التسـليح والأخشـاب، والإسـمنت، والمواد طاقوية التي تحتاج إليها الشـــركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول. وقد كان هذا الاتجاه مقبولا في بداية الأخذ بسـياسـة الانفتاح الاقتصـادي على اعتبار أن عبء توفير هذه السلع والخامات كان يقع على عاتق الدولة[1]

1. الاستثمار الأجنبي للمناطق لحرة في مصر خلال فترة 2013- 2022م

[1] محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2002م، ص ص31-33.

تعد المناطق الحرة أحد الأنظمة الاستثمارية المميزة التي أولتها الدولة المصرية اهتماما كبيرا لما لها من مردود إيجابي كبير على الأداء الاقتصادي للبلاد.

الجدول رقم(06) الاستثمار الأجنبي في دولة مصر خلال الفترة 2013 – 2022م.

العام	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاستثمار %	1.50 %	1.50 %	2.10 %	2,40 %	3.00 %	3.10 %	2.8 %	1.50 %	1.20 %	2.40 %

الشكل رقم(04) يمثل الاستثمار الأجنبي في دولة مصر خلال الفترة 2013 – 2022م

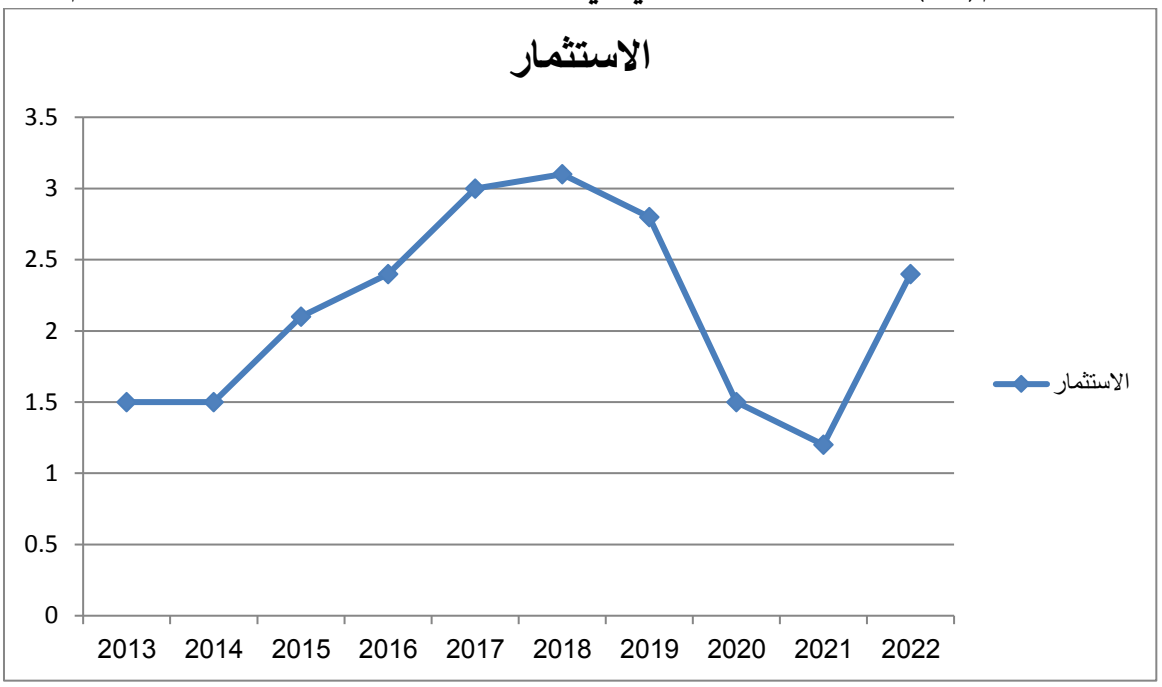

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع الكتروني البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والمنحنى البياني ان نسبة الاستثمار الأجنبي في داخل المناطق الحرة في مصر في بداية سنة 2013 كان بقيمة 1.5 وفي سنة 2014 نفس القيمة اما في سنة 2016 فقد نرى انه تقدمة بنسيبة قليلة حيث قرة نسبته بـ 2. 1 وبقي في تزايد الى غاية 2018 حيث قدرت نسبته بـــ 3.1 وبعدها تراجع كبير في الاستثمارات ذلك في السنوات ما بين 2018 و 2020 حيث وصلت نسبته الى 1.5 وبعدها عاد الى طبيعته نوعا ما حيث قدرت نسبته عام 2022 بـ 2.4

ونجد ان توزيع الاستثمارات في المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة حدوث تحول كبير في الأهمية النسبية لجنسيات رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المناطق، واحتلت رؤوس الأموال العربية موقع الصدارة، تلتها رؤوس الأموال المصرية ثم الأجنبية، أصبحت الاستثمارات المصرية تحتل المرتبة الأولى، ثم الاستثمارات الأجنبية، وفي المرتبة الثالثة تأتي الاستثمارات العربية. ويرجع انخفاض نسبة المساهمات العربية في المشروعات المقامة في المناطق الحرة .[1]

2. التجارة الخارجية للمناطق لحرة في مصر خلال فترة 2013- 2022م

عرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الإسكندرية مركزا للتجارة الواردة من أوروبا وآسيا وبالعكس. وفي العصر الحديث أقيمت أول منطقة حرة في مصر في عام 1902 عندما أبرمت الحكومة المصرية اتفاقًا مع شركة قناة السويس تم بمقتضاه إنشاء منطقة حرة برية بحرية ملحقة ببورسعيد لخدمة أغراض الشركة وتوسيع، وصيانة الميناء. وبمقتضى الاتفاق منحت الشركة إعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة إلى المنطقة.[2]

الجدول رقم (07): التجارة الخارجية للمناطق لحرة في مصر خلال فترة 2013- 2022م

السنوات	الصادرات	الواردات
2013	44.80	20.53
2014	47.17	26.83
2015	37.57	30.37
2016	33.62	34.68
2017	42.87	27.35
2018	51.62	24.71
2019	53.52	25.43

[1] حمدي برغوث، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية: مع التركيز على النقل والصناعة، الإسكوا، مايو 2001م، ص3.

[2] جمال السحراوي، المناطق الحرة في العالم. مقارنة، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار القاهرة: د ن، 1980، ص 10.

32.38	40.10	**2020**
35.70	58.34	**2021**
20.85	76.30	**2022**

الشكل رقم (05): التجارة الخارجية للمناطق لحرة في مصر خلال فترة 2013- 2022م

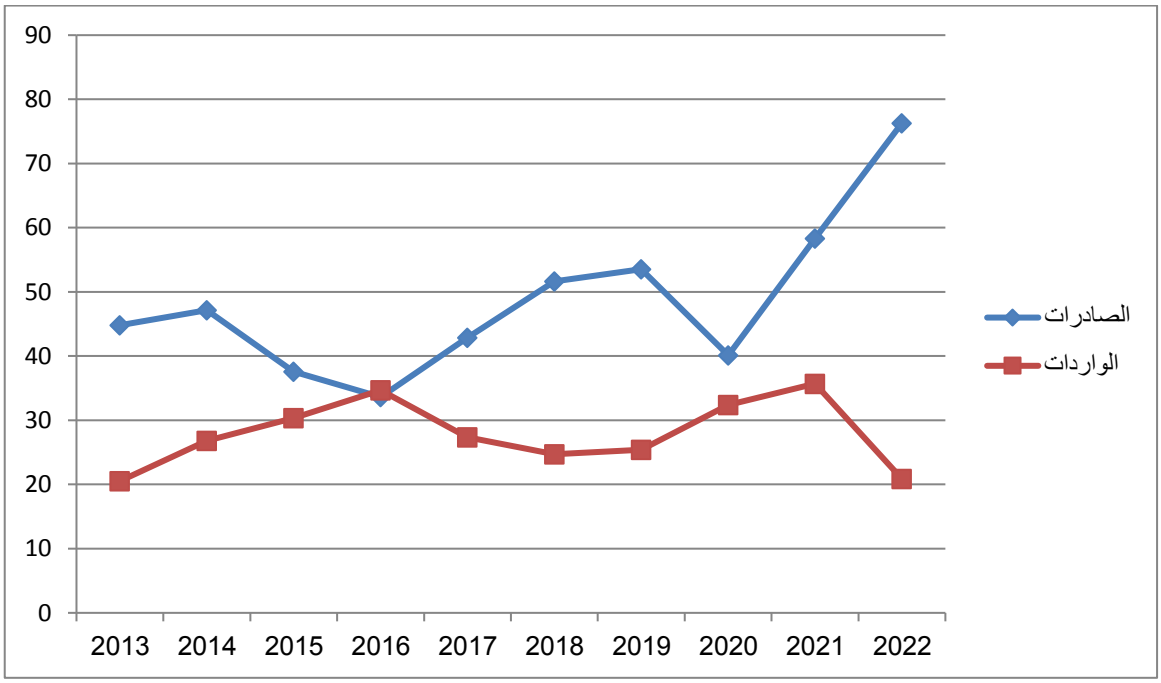

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع الكتروني البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

نرى ان الصادرات والواردات في مصر هو المؤشر الاقتصادي الأهم لمدى النمو الاقتصـــادي للدولة ومدى كفاءتها في التعامل مع التجارة الدولية من خلال القدرة على التصـدير ، يعنى قدرة الدولة على سـداد التزاماتها والحصـول على ما تحتاج اليه من سـلع وخدمات وتكنولوجيا من الخارج [1]

فنلاحظ من خلال الشـكل أعلاه والجدول ان الصـادرات في الفترة ما بين 2013-2016 تراجع وانخفاض حيث تمثل في 33.62 وفي الفترة ما بين 2016 الى غاية 2019 تزايد الى ان وصـــلت 53.52 وبعدها تراجع في عام 2019 والعودة الى طبيعته من عام 2020 الى غاية 2022 قدرت مآخرا بـ 76.3.

وبالنسـبة للواردات فنرى في الفترة ما بين 2013 الى غاية 2016 تزايد مسـتمر على عكس الواردات الى ان قدرت بـــ 34.68 ومن ثم تراجع كبير الى غاية سنة 2019 ومن ثم العودة الى طبيعتها في عام 2020 حيث قدرت بنسبة 32.38 و عام 2021 بـ 35.7 وفي العام الأخير تراجع كبير 2022 قدرت نسبتها بـ 20.85.

المطلب الرابع: مقومات المناطق الحرة في مصر

وفي هذا السياق، يمكن تحديد عدد من المقومات الأساسية الواجب توافرها من اجل نجاح المنطقة الحرة، وهي[2]:

- **المســـاحة الجغرافية (جزء من أرض الدولة):** فلابد من تحديد مســـاحة المنطقة جغرافيا وذلك الجزء من أرض الدولة الذي سيتم عليه مباشرة المشروعات للأنشطة المصرح بها داخل حدود تلك المنطقة. وغالبا ما تكون تلك المساحة بالقرب من أو بداخل أحد الموانئ البحرية أو الجوية أو المنافذ البرية للدولة، بمعني ارتباطها ببعض التسـهيلات من خطوط الاتصال اللازمة من سكك حديدية أو خطوط جوية أو خطوط ملاحية دولية.
- **عزل المنطقة الحرة عن الحدود أو الإقليم الجمركي للدولة:** ويكون ذلك بإحاطة المنطقة بالأســـوار، وأن تكون بطبيعتها محاطة بعوازل طبيعية (من مياه نهر أو جبال...إلخ)،

[1] جلال جويدة، دور المناطق لحرة في التأثير على لميزان التجاري في مصر خلال فترة 2010-2021 مع تطبيق على منطقة الحرة بالإسكندرية، المقالة 6، المجلد 2.2022، العدد 2، يوليو 2022، ص633.

[2] محمد نبيل محمد الجداوي، "دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 14-18 مايو 2006، ص ص 7-12.

حيث يُعامل ذلك الجزء كما لو كان خارجا عن إقليم الدولة وذلك من الناحية الجمركية أو من ناحية تطبيق بعض القواعد القانونية الخاصـــة عليه، فتعامل البضـــائع الواردة من المنطقة الحرة لداخل البلاد كما لو كانت مســتوردة من الخارج تماما، وبالمثل صـــادرات الدولة المضيفة إلى المنطقة الحرة كأنها مصدرة إلى الخارج.

- **الخضوع لسيادة الدولة المضيفة:** بمعنى تطبيق القواعد القانونية المعمول بها في الدولة المضـيفة على المشـروعات التي تقام داخل تلك المنطقة. وتختلف القواعد المنظمة للعمل داخل حدود تلك المناطق من حيث شـدتها أو حجمها تبعا للسـياسـة التي تتبعها الدولة المضـيفة حيال هذه المشـروعات، وتبعا لنوع السـلع والأنشـطة التي يصـرح بمباشـرتها داخلها.
- – **الإعفاءات الضـــريبية والجمركية والإجرائية:** يتم إعفاء واردات المشـــروعات المقامة داخل حدود المنطقة من الإجراءات الجمركية العادية، ومن الرسـوم والضـرائب الجمركية على الواردات والصـادرات الخاصـة بها. فيمكن لهذه المشـروعات اسـتيراد احتياجاتها من كافة أنواع السلع، فيما عدا الممنوع تداولها، وذلك بدون أداء الضـرائب والرسوم الجمركية عليها، وبدون الخضـــوع للإجراءات الجمركية العادية أو للقيود الاســتيرادية والتصـــديرية المتبعة في البلد المضيف. ويختلف حجم تلك الإعفاءات من دولة لأخرى.
- **تحديد الأنشطة المصرح بمزاولتها داخل حدود تلك المناطق:** يتم تحديد نوعية الأنشـطة المصـرح بها، من أنشـطة تجارية أو صـناعية أو تجارية وصـناعية معا، وكذلك تحديد بعض النوعيات من مشـــروعات الخدمات اللازمة لســـد احتياجات المشـــروعات المقامة داخل المنطقة، من مشروعات النقل، والتأمين، والشحن، والتفريغ ... إلخ.

وتمنح المناطق الحرة المصرية جملة من الحوافز والاعفاءات تتمثل في الاتي:

1. المزايا التي تقدمها المناطق الحرة بمصر

- عدم وجود حدود لحجم رأس المال حيث ترك القانون الحرية في تحديد حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المشروع في ضوء حجم و طبيعة المشروع و طاقته الإنتاجية المقدرة
- حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره

- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال المصري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشروعات المناطق الحرة[1]

2. الحوافز والإعفاءات

ويمكن استعراض الحوافز والإعفاءات فيما يلي:[2]

- إعفاء الأصول الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع عدا سيارات الركوب من الضرائب الجمركية و ضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم طوال فترة حياة المشروع
- إعفاء الواردات والصادرات من وإلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم
- عدم خضوع المشروعات وأرباحها لقوانين الضرائب والرسوم بمصر طوال حياة المشروع
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلى الخارج للإجراءات الجمركية العادية
- إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من ضريبة المبيعات

المبحث الثالث: دراسة المناطق الحرة في الصين

أنشأت الصين منطقة التجارة الحرة التجريبية في شانغهاي. بعد مرور عشر سنوات من التنمية المتواصلة، بلغ عدد مناطق التجارة الحرة في الصين اثنتين وعشرين منطقة، تمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق والغرب وفي الوسط. وقد تشكل نمط الإصلاح والانفتاح الجديد والعالي المستوى من خلال التنسيق بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية في الصين.

المطلب الأول: نشأة مناطق الحرة في دولة الصين

في أثناء الدورة السادسة لمعرض الصين الدولي للاستيراد التي أقيمت في نوفمبر عام 2023، أصدر معهد بحوث التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي بوزارة التجارة الصينية، تقريرا عن تنمية مناطق التجارة الحرة التجريبية الصينية في عشر سنوات، حيث أشار إلى أن مناطق التجارة الحرة تطورت إلى قوة طليعة في عملية الانفتاح الرفيع المستوى، وتعلب دورا

[1] منور اوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، في الاقتصاد معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص202

[2] سيساوي منال، المرجع السابق، ص 104.

رائدا لدفع الإصـــلاح العميق، فضـــلا عن كونها نموذجا رئيســـيا يقود التنمية العالية الجودة ومنصـــة مهمة تخدم الاسـتراتيجيات الوطنية. منطقة لينفائغ الجديدة لمنطقة التجارة الحرة في شـانغهاي، تعمل على الابتكار والاسـتكشـاف بجرأة منذ إنشـائها، وصـارت منطقة طليعة في عملية انفتاح الصـين على العالم. الابتكار المؤسـسـي تقع شـركة يوانتشـو للتكنولوجيا الرقمية في منطقة يانغشـــان الخاصـــة للتجارة الحرة الشـــاملة في ليتقائغ الجديدة بشـــانغهاي. في مسـتودعاتها العالية المسـتوى التي تبلغ مسـاحتها 15 ألف متر مربع، تخزن المواد الغذائية والملابس ومسـتحضـرات التجميل وحتى علب التروب والقوارب الآلية ومحركات الديا الكبيرة وغيرها من السـلع، في مواقع محددة وبصـورة منظمة قال هوانغ بلغ مبلغ، وليس من المفيد جداً عند التخطيط لعملية التحول الاقتصـــادي في العراق الالتفات إلى تجربة الصـــين في المناطق الحرة, وذلك لوجود العديد من القواسـم المشـتركة الموجودة في الحالتين, والتي من أبرزها:[1]

- ✓ السعي لتفعيل آلية السوق في الاقتصاد.
- ✓ الافتقار للبنية التحتية.
- ✓ الافتقار للتكنولوجيا المتقدمة.

ففي الصين كان الحصول على التكنولوجيا المتقدمة يتطلب الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشـر, وجذب هذا الاسـتثمار يتطلب توفير بنية تحتية جيدة , من الناحية المادية, ووسـط رأسمالي لا مركزي لممارسة نشاطه, من الناحية التشريعية.

فأما تطوير البنية التحتية, فقد كان من العسير النهوض بها على مستوى الصين وفي ظل إمكانياتها المادية والفنية المحدودة في ذلك الحين.

وأما على المستوى التشريعي , فبالرغم من تبنيها سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي عام 1978, إلا أنها, وبعد صدمتها بالنتائج الفاشلة لتجاربها في تحديث الاقتصاد, كان إجراء

[1] ربيع قاسم ثجيل : عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي وآثارها التنموية مع إشارة خاصة لإمكانية الاستفادة منها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير, اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة, 2003, ص59.

تجارب لإيجاد الصيغة المناسبة لتحويل اقتصاد الصين من المركزي إلى الحر (اسلوب التجربة والخطأ) سيكلفها أثمان باهظة.[1]

المطلب الثاني: أهمية مناطق الحرة في دولة الصين

من المفيد جداً عند التخطيط لعملية التحول الاقتصـــادي في العراق الالتفات إلى تجربة الصـــين في المناطق الحرة, وذلك لوجود العديد من القواسم المشتركة الموجودة في الحالتين, والتي من أبرزها:

- السعي لتفعيل آلية السوق في الاقتصاد.
- الافتقار للبنية التحتية.
- الافتقار للتكنولوجيا المتقدمة.

ففي الصـــين كان الحصـــول على التكنولوجيا المتقدمة يتطلب الاســـتعانة بالاســـتثمار الأجنبي المباشر, وجذب هذا الاستثمار يتطلب توفير بنية تحتية جيدة , من الناحية المادية, ووسط رأسمالي لا مركزي لممارسة نشاطه, من الناحية التشريعية.

- فأما تطوير البنية التحتية, فقد كان من العســـير النهوض بها على مســـتوى الصـــين وفي ظل إمكانياتها المادية والفنية المحدودة في ذلك الحين.[2]
- من توفير البنية التحتية بما يتلاءم ومتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر كونها مناطق صغيرة ومحدودة.
- كون المناطق الحرة معزولة, فقد استطاعت توفير المناخ التشريعي الملائم للاستثمار الأجنبي المباشـــر بإجراء تغييرات جذرية واختبار نتائجه دون الاضـــطرار إلى تطبيق ذلك على عامة الصين.
- ومن خلال التحلي بالمرونة العالية , وبعد إخضاع النتائج للقياس والعمل على تجنب السلبيات, تمكنت من تحديد الأنموذج الملائم لحالتها, ليتم بعد ذلك, وعبر عملية ديناميكية, من التوســـع في تطبيق هذا الأنموذج وســـحبه بشـــكل تدريجي على مناطق متعددة من الســـواحل الشـــرقية للصين

المطلب الثالث: دراسة التنمية الاقتصادية للمناطق الحرة الصين

[1] محمد ناجي محمد الزبيدي : فاعلية الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر في إنماء المناطق الحرة دراســـة نماذج مختارة لبلدان آسيوية – الصين – الإمارات العربية المتحدة – العراق , اطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد , بغداد, 2008,ص201

[2] نفسه، ص216.

ومنذ أن فتحت الصين أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر عام 1979 نجحت في تحقيق نمواً مذهلاً في جذب ذلك الاستثمار وكما يظهر في الجدول الآتي الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)

الجدول رقم(08) قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين 2013-2022

العام	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.80	1.20	1.60	1.90	1.10	1	1	1	1	0.8

الشكل رقم(06) قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين 2013-2022

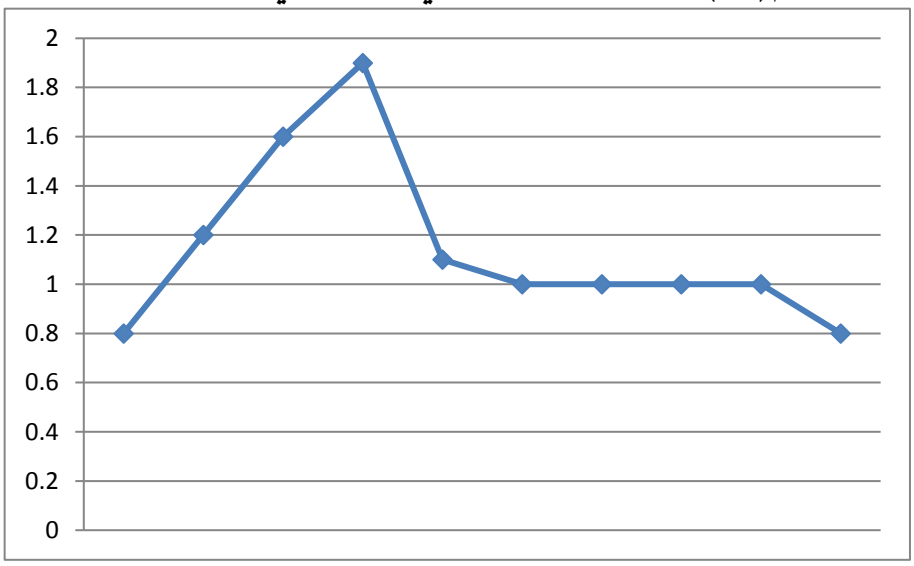

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع الكتروني البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

يتضح من الجدول ان النمو المتسارع في قيمة الاستمارات الأجنبية المباشرة والتي استطاعت الصين إجتذابها عبر إقامتها للمناطق الحرة, فقد حققت زيادات متواصلة خلال المدة المذكورة , إذ أنها ارتفعت من (0.80%) عام 2013 إلى (1.20%) سنة 2014 ثم إلى (1.60%) 2015 ثم إلى (1.90%) أعلى مستوىً لها خلال المدة المذكورة ثم نرى تراجع في السنوات الاخيرة بداية من 2017 الى غاية 2022 بنحو (1%) وقد انعكس هذا النمو في حجم الاستثمارات على معدل النمو في حجم التجارة الخارجية للصين وكما يظهر في الجدول **(09)** الآتي:[1]

[1] ربيع قاسم ثجيل: عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي وآثارها التنموية مع إشارة خاصة لإمكانية الاستفادة منها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير, اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة, 2003, ص59.

الجدول (09) معدل النمو السنوي المركب للتجارة الخارجية الصينية 2013-2022

السنوات	الصادرات	الواردات
2013	2.15	1.79
2014	2.24	1.81
2015	2.14	1.57
2016	1.99	1.50
2017	2.22	1.74
2018	2.42	2.04
2019	2.39	1.99
2020	2.51	2.00
2021	3.22	2.65
2022	3.35	2.68

الشكل (07) معدل النمو السنوي المركب للتجارة الخارجية الصينية 2013-2022

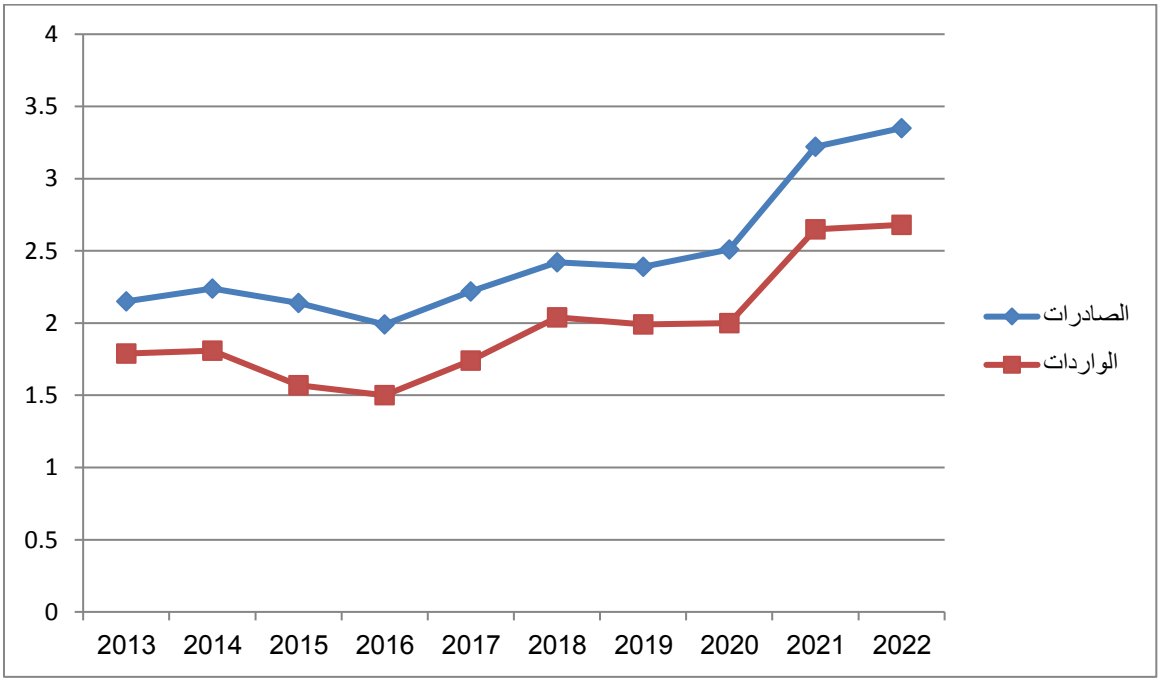

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول يلاحظ أن معدل النمو المركب لتجارة الصـــين الخارجية وبالتحديد في الصـــادرات قد بلغ (2.15) خلال المدة 2013, وذلك بتحقيق نســـبة نمو مركب (2.24%) للصادرات وذلك سنة 2014. في حين بلغ معدل النمو الصادرات (2.14) خلال المدة 2015 وفي فترة 2016 شـهدت الصـادرات تراجعا فكانت النسـبة 1.99 وعام 2017 قدرت النسـبة بـ 2.22 وراحت الصادرات في تزايد الى ان وصلت 3,35 في عام 2022 .

اما بالنسبة للواردات ففي الفترة ما بين 2013 –2016نجد ان نسبة الواردات محصورة بين 1.79 و 1.50 يعني متذبذبة في حالة زيادة ونقصان وفي عام 2017 قدرت بـــ 1.74 وفي 2018 تزايدا الى 2.04 و2019 شــهدت رجوع الى 1.99 و 2020 الى غاية 2022 تطور الى ان وصلت 2.68.

المطلب الرابع: مقومات نجاح المناطق الحرة في الصين

تتمثل مقومات نجاح المناطق الحرة في الصين في ما يلي[1]:

اولا : التسهيلات المعتمدة للمناطق الحرة :

- **الحوافز التشجيعية في المجال الصناعي** : اعـــفاء المصدرين من رسوم الاستيراد على المواد الخام والاجهزة والاعفاء من رسوم التراخيص التجاري
- **الحوافز في مجال الفندقة** : إعفاء منشآت الفنادق من الرسوم الجمركية على المواد الخام وأجهزة الاعفاء من ضريبة الممتلكات
- **الحوافز في مجال الزراعـــة** : توفير بعض العون للمتعاملين في تجارة المعدات الزراعية مثل منحهم القروض المعفاة من الفوائد عند شـرائهم للأجهزة والاعفاء من رسـوم اسـتيراد بعض المنتجات مثل الحراثات وغيرها

[1] العوامل الهامة في انجاح المناطق الحرة كهدف من اهداف الاســتثمار – المركز الدولي للبحوث والاســتشــارات (كومي بصل) – الإسكندرية – سبتمبر 1988م

- عـدم إخضـاع السلع المستوردة او المصدرة من والى المنطقة الحرة لقيـــود الاستيراد (مثل اجازات التصدير والاستيراد)
- عدم فرض قيود على بقاء البضائع متى ما كانت صالحة للإيداع ويدفع لها مقابل الايجار فقط
- إمكانية منح حرية التصـــرف في الدخل الخاص (الارباح) ، الموروثات، عوائد الشـــركات والمبيعات

ثانيا : الاستثمارات الاجنبية في المناطق الحرة

تهدف الدولة المضـيفة في معظم الاحيان الى اجتذاب الشـركات الاجنبية للاسـتثمار في مشـــاريع كبرى في المناطق الحرة وذلك لما توفرها تلك الاســـتثمارات من مزايا للدولة المضـيفة بشـكل مباشـر او غير مباشـر وفي جوانب متعددة، ويمكن اجمال تلك المزايا في الامور التالية:

- ✓ ايجاد فرص عمل وتدريب للموارد البشرية
- ✓ ايجاد التكامل بين قطاعات الانتاج المختلفة في الدولة المضيفة
- ✓ خلق اسواق جديدة لمنتجات المنطقة الحرة
- ✓ نقل التكنولوجيا من الدول الاجنبية الى الدولة المضيفة
- ✓ توفير الكفاءات الفنية والتقنيات مع زيادة المنتجات المتاحة للمسـتهلكين وفتح اسـواق جديدة للتصدير
- ✓ تعد جملة هذه العوامل من المنافع الايجابية التي تعود على الدولة المضـــيفة فكلها تؤدي في النهاية الى تحسين ميزان المدفوعات للدولة وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة

المبحث الرابع: المناطق الحرة في الجزائر

لقد ســعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إنشــاء المناطق الحرة نظرا لأداركها لمدى أهميتها في تعزيز قدراتها التنموية

المطلب الأول: نشأة منطقة البلارة في الجزائر

تقع منطقة بلارة في دائرة الميلية على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل بـــــ – 50 كم شرقا وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا إستراتيجيا بالإضافة إلى قربها من :[1]

الطريقين الوطنيين 27 و 43 الرابطين بين جيجل وســـكيكدة. خط أنابيب الغاز الذي يصـل بين ولايتي جيجل وسكيكدة تبعد عن مطار فرحات عباس ب 50 كم و 45 كم عن ميناء جنجن إضـــافة إلى هذا تبعد عن المركز الكهربائي ب 45 كم. تتربع المنطقة على

[1] بلعزوز بن علي، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاســتثمار الاجنبي المباشــر – دراســة حالة المنطقة الحرة "بلارة"، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 14/13 نوفمبر 2006.ص34

مساحة قدرها 523 منها 512 هكتار مهيأة أعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد ومحاطة المنطقة بحدار علوه 205 متر وطوله 13000 متر . وفي إطار الأشـــغال التي تتكفل بها الدولة من أجل التهيئة الكاملة للمنطقة والتي نص عليها المرسـوم التشـريعي رقم 24/320 المؤرخ في 17-10-1994 في مادته الرابعة التي جاء فيها ما يلي :[1]

- ربط المنطقة بخطوط لطرق الرئيسية التي تربط الناحية بالتراب الوطني.
- إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء الغاز الماء الشروب الهاتف التلكس...
- إيصـــال المنطقة بشـبكات لصـرف مياه الأمطار وتطهير المياه المسـتعملة وطبقا لهذا المرسوم تم أيضا تهيئة المنطقة الحرة عن طريق إنجاز عمارات للخدمات العمومية والتي تتمثل في الجمارك الأمن الوطني الصحة الحماية المدنية .

ونظرا لطبيعة المنطقة الحرة الصـــناعية الموجهة للتصـــدير فإن المشـــاريع المقامة داخل المنطقة ستتجه نحو الصناعات التصديرية لذا كان واجبا على الولاية ومؤسساتها المحلية توفير المواد الأولية والنصـف المصـنعة ومواد الطبيعية باعتبارها ضـرورية لقيام النشـاط الصناعي وسير عملية الإنتاج للمؤسسات الصناعية في المنطقة الحرة ومن بين هذه الموارد المتوفرة في الولاية نذكر منها :

- صناعة النسيج والجلود
- صناعة الميكانيكية والزجاج والإلكترونية والمواد الصيدلانية.
- صناعة مواد البناء واستغلال الموارد المنجمية.
- صناعة التحويلية وتعليب المنتجات البحرية والفلاحية

المطلب الثاني: أهمية إنشاء المنطقة الحرة "بلارة"

يمكن أن نلخص الانعكاسات الناتجة عن مشروع المنطقة الحرة بلارة في النقاط التالية:[2]

[1] منور اوسرير، دراسة نظرية عن مناطق الحرة مشروع منطقة بلارة، مجلة الباحث، العدد02، الجزائر، 2003م، ص43.
[2] المرجع السابق، ص44.

- **العمالة :** يمكن أن تحدث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمرة داخل المنطقة وغير مباشر وذلك بفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني وتم تقدير مناصب شغل المباشر ب 28000 منصب عمل
- زيادة العائد من النقد الأجنبي ومصدره الأجور المدفوعة إلى العمال إذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقل عن 10% من أجورهم بالعملة الأجنبية
- قيمة الإيجار المباني والأراضي والكهرباء والغاز والاتصالات .
- استيراد المواد الأولية والتجهيزات وكل ما تحتاج
- المشاريع من الأسواق الوطنية والمحددة مسبقا ب 20%
- إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات لمنطقة.
- المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بالمراكز التكوين المهني والمراكز العلمية.
- تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة وتحسين مردودية الطاقات المحلية.

المطلب الثالث: نتائج وسلبيات انشاء منطقة البلارة

ينجم عن إنشاء أي منطقة حرة في العالم بعض السلبيات ولانعكاسات وخاصة في بداية عملها ويمكن إنجازها في :[1]

- الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية (إعفاء الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات فان الصبغة الجمركية و الجبائية والعوائد رأس المال الموزعة)
- عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية.
- اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي الى عدم استقرار العمال وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي الى انعكاسات سلبية على العمالة .

[1] مجاني غنية، المناطق الحرة في الج ا زئر على ضوء تجربة مصر والأردن، مجلة العلوم التجارية، العدد الخاص الأول، الجزائر ، 2017 ، ص45

الجدول رقم (10):النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة

عدد النقاط / الولايات	المعايير الاقتصادية					المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية	مجموع النقاط	الترتيب
	المعيار أ	المعيار ب	المعيار ج	المعيار د	المجموع			
بجاية	9000	1800	558	1984	13342	2500	15842	01
جيجل	7900	1750	281	1226	11157	4000	15157	02
عنابة	6350	1700	970	2252	11272	2500	13772	03
تلمسان	6450	1700	659	1117	10726	2500	13226	04
وهران	6550	1300	1164	4110	13124		13124	05
مستغانم	4950	1550	304	1237	8041	2500	10541	06
سكيكدة	4050	1200	497	1488	7835		7835	07
الشلف	3180	1300	530	1175	6105	1000	7105	08
تبسة	3650	1650	391	1033	6724	1500	6724	09
تمنراست	3350	1200	85	818	5453	1000	6453	10
إليزي	3350	1200	93	248	4891	1000	5891	11
الأغواط	400	1700	240	885	3225	1500	9725	12
سوق أهراس	600	1550	118	609	8277	1500	4377	13
البويرة	800	1550	371	918	3739		3739	14
الطارف	300	1350	255	631	2536		2536	15

المصدر: دراسة تقديم الولايات المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية –ماي 1996 ،ص51

المطلب الرابع: إلغاء المنطقة الحرة "بلارة" في الجزائر:

بعد دراســة كافة الأماكن الممكن أن تحتضــن هذه المنطقة الحرة وقع الاختيار على مكان يدعى بلارة بولاية جيجل، بمسـاحة تقدر ب 5,23 كيلو متر مربع ، يبعد 40 كلم عن ميناء جنجن و 40 كلم عن مطار الطاهير، و لكن للأسف لم تشيد هذه المنطقة حركية ولم تحقق المأمول منها وبعد قرابة الثماني سنوات وبالضبط خلال الجلسة العلنية لمجلس الأمة المنعقدة يوم الثلاثاء 13 جوان 2006 عرض وزير التجارة أمام نواب المجلس القانون المتضمن الغاء الأمر 02 – 03 المتعلق بالمناطق الحرة و هذا نظرا لعدم تسجيل أي طلب اسـتثمار بهذه المنطقة منذ إنشـائها، على الرغم من الموقع الاسـتراتيجي الهام لهذه المنطقة والتهيئة التي أدخلت عليها والترويج الذي قامت به السلطات المحمية والوطنية، كما تم الأخذ بعين الاعتبار أيضـا المعطيات الدولية المتمثلة في متطلبات انفتاح الاقتصـاد الجزائري، فقد طلبت OMC من الجزائر إلغاء المادة 17 من الأمر 03-02 التي تنص على أن 50%

فقط من نسبة السلع والخدمات مسموح بتصريفها وبيعها وتسويقها داخل الاقليم الجمركي الوطني.[1]

إذن من خلال التبرير السابق لوزير التجارة أمام نواب المجلس يتضح لنا بأن السبب الرئيسي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر يعود إلى إمضاء الجرائر الاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا باعتبار أنه كان من الممكن إلغاء المادة 17 و ارضاء OMC بدون الاضطرار إلى إلغاء القانون بأكمله، ومنطقة بلارة تم تحويمها إلى منطقة صناعية حتى قبل عرض قانون إلغاء المناطق الحرة على المجلس نظرا لعدم اجتذابها للاستثمارات.

العوامل المفسرة في عدم انطلاق أداء المنطقة الحرة "بلارة" في جذب الاستثمار : وهناك عدة عوامل نذكر منها : [2]

- غياب تحليل الدوافع والمهددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة، فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة
- عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة، وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا، وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة من تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم.

[1] مجاني غنية، المرجع السابق، ص9.

[2] منور اوسرير، مرجع سبق ذكره، ص45.

خلاصة الفصل

ومنه نستنتج ان المناطق الحرة هي مناطق تابعة للدولة التي أنشأتها إلا أن التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية يكون كما لو أنها أجنبية، تقدم فيها عديد الامتيازات والتسهيلات بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية.

لقد لاقت هذه المناطق نجاحا كبيرا في تحقيق هذه الأهداف وهذا ما أثبتته تجارب العديد من الدول على غرار الامارات ومصر والصين وكانوا من بين الدول السباقة لاحتضان هذا النموذج

أما تجربة الجزائر في هذا المجال فقد باءت بالفشل نظرا لعدم اجتذابها للمستثمرين، إلا أن الجزائر مطالبة بإعادة إطلاق هذه التجربة مرة أخرى على أسس أمتن من المرة السابقة، لأن هذه المناطق يمكن أن تخدم فعلا الاقتصاد الجزائري من عدة نواحي ومن أسباب الفشل مناطق الحرة في الجزائر عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية وكذلك اختلاف الأجور

والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي الى عدم اســـتقرار العمال وكذا الاســـتغلال المنتشـــر داخل المناطق الحرة بســـبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي الى انعكاسات سلبية على العمالة

الخاتمة

من خلال راســـتنا للمناطق الحرة ودورها في تعزيز التنمية الاقتصـــادية تبين لنا ان المناطق الحرة أصـــبحت ظاهرة عالمية بامتيازه، فمعظم الدول تبنت المناطق الحرة كآليات اقتصـادية للانتقال التدريجي والمنظم ووسيلة لجذب وتشـجيع الاستثمارات ، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضـيف، وتحقيق التكامل بين المشـاريع المحلية والمشـاريع القائمة في المناطق الحرة.

وإن الهدف من إنشاء المناطق الصناعية الحرة للتصدير كونها تساعد الدول المستقبلة على تحرير اقتصـادها، وتكوين نسـيج صـناعي فعال وقادر على المنافسـة لدمجه ضـمن المعطيـات العـالميـة، حيـث تـدعمـه في كـل مرة بمجموعـة من التحفيزات بهـدف جلـب الاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق.

النتائج: تتمثل نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- المناطق الحرة هي مجال جغرافي محدود يضم مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية .
- تكمـــن أهمية المناطق الحرة فـــي كونهـــا خطـــوة يـــتم مـــن خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية.
- التحديات التي تواجه المناطق الحرة تقف حاجزا لنجاحها وتعيق نشـاطها، ومثال ذلك عـدم إخضـاع السلع المستوردة او المصدرة من وإلى المنطقة الحرة لقيـــود الاستيراد وعدم فرض قيود على بقاء البضـائع متى ما كانت صـالحة للإيداع ويدفع لها مقابل الايجار فقط.
- إقامة المناطق الحرة تســـاهم في زيادة التنمية الاقتصـــادية والدخل الوطني وتنويع مصـادره من خلال سـد الفجوة بين الادخار والاسـتثمار، وتسـعى إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى.
- ومن خلال تسـليطنا لضـوء على دراسـة التجارب الدولية "الامارات ومصـر والصـين والجزائر" لاحظنا ان المناطق الحرة لها دور مهم في دعم وتعزيز النمو الاقتصـــادي استثناءًا تجربة الجزائر للمناطق الحرة التي باءت بالفشل.

والتوصيات والاقتراحات: سوف نقوم بسرد مجموعة من التوصيات من أجل نجاح المناطق الحرة في الجزائر:

- ✓ توفير وايجاد جهاز إداري مرن قادر على تسيير المناطق الحرة.
- ✓ الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة.
- ✓ التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة.
- ✓ التركيز على الترويج والتسويق للمنطقة الحرة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تعزيز وتطوير العلاقات الخارجية مع المناطق الحرة الأخرى في العالم، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بما يخدم أغراض وأهداف المناطق الحرة الجزائرية وتنميتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع

1. أحمد العنابنة، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية، المناطق الحرة في الإمارات، ع1، 2015م.
2. جمال الجويدان الجمل التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2006
3. جمال الســـحراوي، المناطق الحرة في العالم " دراســـة مقارنة، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار"، القاهرة: د ن، 1980
4. حربي محمد عريقات ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الكرمل ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1993
5. حسين درويش العشري ،التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1979
6. خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشـــاقية، إدارة التخليص الجمركي، دار الصـــفاء للنشر والتوزيع، عمان
7. زين صلاح الدين، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000،
8. عبد المطلب عبد الحمد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي) ، ط 1 ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر، 2003،
9. علي عباس فاضل، و سومد عباس جواد، وزارة المالية الدائرة الإدارية، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص والتحديات، العراق، 2011
10. علي عباس. إدارة الأعمال الدولية الاطار العام، دار الحامد للنشـر والتوزيع، عمان 2007م
11. كامل بكري، التنمية الاقتصـــادية، دار النهضـــة العربية للطباعة والنشـــر، بيروت، 1986
12. محمد بوشنافة وأحمد تيزار، إلى اصـلاحك الاقتصـادية في الجزائر "المناطق الحرة"، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003م،
13. محمد شـمس الدين، إدارة المرافئ واسـتثمارها و دورها الاقتصـادي، الدر الجامعية للطباعة والنشر، 1993

14. محمد صـــفوت قابل ، نظريات وســياســـات التنمية الاقتصـــادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ،مصر، 2008
15. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان، 2007
16. محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصـــــاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة ، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2002م
17. مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2007
18. مراد محمدي، النظرية العامة للمناطق الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر ، 2002
19. وليد لجيوشي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس، عمان، 2008

ثانيا: المجلات والمقالات والملتقيات

20. أســعد حمود ســلطان الســعدون ، مقومات إنشــاء وعوامل نجاح المناطق الحرة ، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة، ع– 18 ماي 2006، جامعة الدول العربية، القاهرة 8
21. إلهام شيلي، أبعاد مفهوم التنمية المستدامة وآليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية –مؤسسة لاند روفر للسيارات نموذجا–، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، العدد 2، 2019م
22. بلعزوز بن علي، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر – دراســـة حالة المنطقة الحرة "بلارة"، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاســـات اتفاق الشـراكة على الاقتصـاد الجزائري وعلى منظومة المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة، 14/13 نوفمبر 2006
23. بن سعيد لخضر وأونان بومدين، حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، مجلة دفاتر اقتصادية،
24. بن سعيد لخضر، متطلبات التنمية الاقتصادية و ضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 9، ديسمبر 2014م

25. بن علال بلقاسم، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلد5، العدد02، 2019
26. الجداوي احمد، المناطق الحرة المنشـــأة، لنشـــأة – التطور – الأهمية، ورقة علمية مقدمـة إلى الملتقى الثـاني لإدارة المنـاطق الحرة إثر اتفـاقيـة التجـارة الحرة الثنـائيـة والدولية على أنشطة المناطق الحرة –18–14 مايو القاهرة
27. جلال جويدة، دور المناطق لحرة في التأثير على لميزان التجاري في مصـر خلال فترة 2010–2021 مع تطبيق على منطقة الحرة بالإســـكندرية، المقالة 6، المجلد 2.2022، العدد 2، يوليو 2022
28. حســـان ليندة، حداد محمد، المناطق الحرة كآلية لترقية الصـــادرات غير النفطية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية جامعة الجزائر، مجلد21، ع2
29. حمد نبيل محمد الجداوي، "دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصـــادية العالمية والتجارة الدولية"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 14–18 مايو 2006
30. حمدي برغوث، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية: مع التركيز على النقل والصناعة، الإسكوا، مايو 2001م
31. حميد شـــاشـــو، دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصـــادي المغاربي، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، العدد 27 ، سبتمبر 2016
32. عابد محمود جاد، وآخرون، دراســة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء
33. مجاني غنية ، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصـر والأردن، مجلة العلوم التجارية، العدد الخاص الأول، الجزائر، 2017
34. محمد عدنان وديع، مؤشـــرات التنمية، العدد 02 ، المعهد العربي للتخطيط الكويت، سنة 2002
35. منور أوســرير، دراســة نظرية عن المناطق الحرة" مشــروع منطقة البلارة" مجلة الباحث، العدد2، 2003

36. نور الدين هرمز وآخرون: واقع النشـاط الاسـتثماري في المناطق الحرة السـورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد 01، سورية، 2004

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

37. بوراس أيمن سـليم، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصـادي دراسـة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة –، مذكرة مقدمة تدخل ضـمن متطلبات نيل شـهادة ماسـتر أكاديمي في العلو م الاقتصـادية، جامعة محمد بوضـياف لمسـيلة، 2022-2021

38. خالدة بمعمري ، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصـادي دراسـة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة –، مذكرة مقدمة اسـتكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–، 2018-2019م

39. دوسـن إيمان، دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصـادية، جامعة محمد بوضـياف المسـيلة، الجزائر، 2022-2023م

40. ربيع قاسـم ثجيل : عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي وآثارها التنموية مع إشـارة خاصـة لإمكانية الاسـتفادة منها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير, اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة, 2003

41. ربيع قاسـم ثجيل : عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي وآثارها التنموية مع إشـارة خاصـة لإمكانية الاسـتفادة منها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير, اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة, 2003

42. سيساوي منال وكيندة زليخة، الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة دراسة تجارب بعض الدول العربية، مذكرة مقدمة ضـمن متطلبات نيل شـهادة ماسـتر في العلوم الاقتصـادية تخصـص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012م

43. عادل عبد العزيز السـن، نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاسـتفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينها في ضوء احكام اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة عمل مقدمة في ندوة مسـتقبل الاسـتثمار في المناطق الحرة والاستثمارية والاقتصادية العربية، شرم الشيخ، مصر، ديسمبر 2010

44. عبد الله سليمان عقلة الزيود، المناطق الحرة العربية وأثرها في تنمية البلد المضيف، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية, 5

45. العوامل الهامة في انجاح المناطق الحرة كهدف من اهداف الاستثمار – المركز الدولي للبحوث والاستشارات (كومي بصل) – الإسكندرية – سبتمبر 1988م

46. فرحات امال، دور صـناديق الثروة السـيادية في تحقيق التنمية لاقتصـادية حالة الجزائر من 2000 الى 2010 ، مذكرة مقدمة ضـمن متطلبات نيل شـهادة الماسـتر اكاديمي تخصـص اقتصـاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015م

47. كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشـيط التجارة الخارجية في البلدان العربية "دراسـة مقارنة بين الإمارات ومصـر والجزائر"، مذكرة الماجسـتير، جامعة المسـيلة، 2012

48. لبعل فطيمـة، المنـاطق الحرةٍ العربيـة ودورهـا في تنميـة التجـارة العربيـة البينيـة، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية ، 2000–2010، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصـاد – المشـتركة الأردنية السـورية، جامعة بسـكرة، 2012–2013م

49. محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000م

50. محمد ناجي محمد الزبيدي : فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسـة نماذج مختارة لبلدان آسـيوية – الصـين – الإمارات العربية المتحدة – العراق , اطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد , بغداد, 2008

51. محمد نبيل محمد الجداوي ، المناطق الحرة في مصر، (النشأة، التطور، الأهمية)، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة لتنظيم وادارة المناطق الحرة، مصر
52. مرزيق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصـــادية الاقليمية – تجارب مختارة – الملتقى الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2017
53. مريم فضـــال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة ماســـتر، قســـم القانون المعمق، تخصص الإدارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب
54. هبة السيد محمد سيد أحمد ، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي (دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصرفي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقايق، 2017 ، ص66
55. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية" استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي"، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، 2005 م

رابعا: المواد والمراسيم القانونينة

56. المادة 02 من المرســـوم التنفيذي رقم 94/320 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415/23/ ديسمبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة.

خامسا: مواقع الاكترونية

57. مجموعة من المؤلفين، معجم المعاني الجامع، أعضـــاء ملتقى أهل الحديث، متوفر عبر البوابة الإلكترونية التالية https://www.almaany.com :تاريخ الاطلاع 28-03-2024 على الساعة 12:22.

KYOTO,CONVENTION DE KYOTO : « Directives spécifiques, Annexe (D) Chapitre (2) Zones franches ». Organisation mondiale des douanes, juillet 2000, P 04

تم بحمد اللّٰہ